تقرير الحوكمة السنوي ٢٠١٧

QIIB الدولي الإسلامي

كلمة رئيس مجلس الإدارة

بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله محمد وعلى آله وصحبه وسلم .....

السادة المساهمين الكرام،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،

بالأصالة عن نفسي وبالنيابة عن الأخوة أعضاء مجلس الإدارة يسرني أن أضع بين أيديكم التقرير السنوي عن الحوكمة ببنك قطر الدولي الإسلامي لعام ٢٠١٧م امتثالاً للتعميم ٦٨ لعام ٢٠١٥ لتطبيق تعليمات الحوكمة الصادرة عن مصرف قطر المركزي وتطبيقاً لنظام حوكمة الشركات الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية رقم (٥) لعام ٢٠١٦ .

وانطلاقا من رسالتنا المبنية على «طريقة التوازن» نلتزم في الدولي الإسلامي بمبادئ الحوكمة والعمل جاهدين للوصول إلى أعلى المستويات العالمية وتطبيق أفضل المعايير الدولية في مجال الحوكمة الرشيدة والمسؤولية الاجتماعية.

يتبنى الدولي الإسلامي أعلى معايير الإفصاح والشفافية في إطار الحوكمة الرشيدة والتي تلائم أعمال البنك وأنشطته وفقاً للتطورات المحيطة به، حيث يلتزم البنك بتقديم معلومات دقيقة ومتكاملة وحديثة للمساهمين؛ بما يتفق مع المتطلبات التشريعية والرقابية ضمن إطار عمل يعتمد على الشفافية.

إننا نعمل في الدولي الإسلامي على الالتزام بالقيم والضوابط والعهود والوفاء بها تجاه مساهمينا وعملائنا وموظفينا وموردّينا وجميع أصحاب المصالح وتعزيز العلاقة معهم ورعاية مصالحهم والالتزام بمبادئ الشفافية والإفصاح.

ونسال الله ان يوفقنا جميعاً لما فيه خير الإسلام والمسلمين.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،

د. خالد بن ثاني بن عبدالله آل ثاني

رئيس مجلس الإدارة - العضو المنتدب

تمهيد

عن الدولي الاسلامي..

لقد سجل الدولي الإسلامي نجاحاً كبيراً منذ بدء نشاطه في الأول من يناير ١٩٩١م بفضل الدعم والمساندة من قاعدة عملائه القوية وبفضل إتباع سياسات تشغيلية واستثمارية حكيمة ومتوازنة وتحقيق عوائد مجزية على استثمارات الودائع ورأس المال.

خدماتنا..

يقدم الدولي الإسلامي خدمات مصرفية متكاملة وحديثة للعملاء من المؤسسات والأفراد من خلال عدة قنوات تشمل شبكة فروع وصل عددها إلى ٢١ فرعاً موزعة جغرافياً في مختلف أنحاء قطر وشبكة أجهزة صراف آلي وصل عددها إلى ٩٥ جهاز بالإضافة لخدمات الهاتف المصرفي وخدمات الجوال المصرفي ومركز خدمة للعملاء الذي يقدم خدماته ٢٤ ساعة يومياً وخدمة الإنترنت المصرفي "Internet Banking".

وتتميز خدمات الأفراد لدى الدولي الإسلامي بالسرعة والكفاءة حيث تُنفذ العمليات في فروع البنك باستخدام أحدث تقنيات التكنولوجيا المصرفية والمعاملات الإلكترونية التي تُسهّل ربط العملاء بالبنك وتقديم خدمات متميزة تتناسب مع احتياجاتهم، وتشمل هذه الخدمات الودائع والتمويل والبطاقات الائتمانية وصناديق الأمانات وخدمات الاستثمار والتحويلات النقدية وتبديل العملة والكثير من الخدمات الأخرى، ويحرص الدولي الإسلامي على تبني تطبيقات وسياسات تهدف إلى رفع مستوى رضاء العملاء وتحقيق الجودة الشاملة في مختلف الأنشطة وتقديم باقة متكاملة من الخدمات المصرفية الإسلامية لتلبية احتياجات مختلف القطاعات.

الرسالة والرؤية..

الرسالة : إنطلاقا من ثقافتنا المبنية على (طريقة التوازن)، نلتزم في الدولي الإسلامي بالعمل جاهدين للوصول إلى أعلى المستويات العالمية في مجال الحوكمة الإدارية والمسؤولية الاجتماعية.

الرؤيـــة : أن يحقق الدولي الإسلامي كشركة وطنية مساهمة عامة أحدث ما توصلت إليه تشريعات وتعليمات الحوكمة والإدارية السليمة على مستوى الخليج والشرق الأوسط.

قيم بنك قطر الدولي الإسلامي..

- **خدمة المجتمع**

  الإسهام في وصول المجتمع إلى غدٍ أفضل بشتى الطرق.

- **الابتكار**

  رعاية الأفكار وتشجيع الإبداع للحصول على أفضل النتائج.

- **شغف الخدمة**

  تقديم خدمات تفوق التوقعات والإلتزام التام بخدمة العملاء والبقاء على أهبة الاستعداد لتلبية حاجاتهم.

- **إيجاد الحلول**

  الإسهام في خدمة المجتمع ومساعدة العملاء على تحقيق أهدافهم بأفضل وأسرع وأسهل وسيلة ممكنة.

- **الجدارة**

  تعريف وتحديد وتعزيز التفوق على مستوى الفرد والمجتمع.

- **النزاهة والشفافية**

  الإنفتاح والمصداقية في تطبيق أعلى مستويات الأخلاق المهنية على صعيد كل الأنشطة.

- **التواضع**

  التحلي بروح التواضع فكراً وممارسةً في كل ما نقوم به.

المحتويات

نطاق تطبيق الحوكمة والتزام البنك بتطبيق قواعد الحوكمة ٦
تقرير الحوكمة ٦
مجلس الإدارة ٧
أعضاء مجلس إدارة : ٧
رئيس مجلس الإدارة في البنك ومهامه ٨
التزامات أعضاء المجلس ٨
اجتماعات مجلس الإدارة ٩
أمين سر مجلس الإدارة ٩
هيئة الرقابة الشرعية ٩
لجان مجلس الإدارة ١٢
اللجنة التنفيذية ١٢
مهام ومسؤوليات اللجنة ١٢
لجنة التدقيق ١٢
الغرض من لجنة التدقيق: ١٢
مسؤولية لجنة التدقيق ١٣
لجنة المخاطر ١٣
من مسؤوليات لجنة المخاطر ١٤
لجنة الترشيحات والحوكمة ١٤
الغرض من اللجنة ١٤
بعض مهام ومسؤوليات لجنة الترشيحات والحوكمة ١٤
لجنة المكافآت والتعويضات ١٥
الغرض من اللجنة ١٥
بعض مسؤوليات وأهداف لجنة المكافآت والحوافز ١٥
الإدارة التنفيذية العليا بالبنك ١٥
لجنة الموجودات والمطلوبات ALCO ١٥
لجنة التمويل ١٦
لجنة المشتريات والمصروفات ١٦
لجنة المناقصات والمزايدات ١٦
لجنة تسيير أعمال الحاسب الآلي ١٦
لجان التوظيف ١٦
الرقابة الداخلية في البنك ١٦
الأدوار والمسؤوليات ١٧
مجموعة الدفاع الأولى ١٧
مجموعة الدفاع الثانية ١٧
مجموعة الدفاع الثالثة ١٧
نظام الرقابة الداخلية - المخاطر ١٧
أنواع المخاطر ١٧
معدل كفاية رأس المال ١٨
مخاطر السيولة ١٨
المعيار الدولي الجديد للتقارير المالية رقم IFRS 9- 9 ١٨
المخاطر التشغيلية ١٨
استمرارية الأعمال ١٨
مخاطر أمن المعلومات ١٩
قطاع التدقيق الداخلي ١٩
نتائج المراجعة السنوية لفاعلية إجراءات الرقابة الداخلية ١٩
الالتزام والامتثال المؤسسي ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ١٩
الرقابة الخارجية ٢٠
مهام ومسؤوليات مراقب الحسابات ٢٠
الافصاح والشفافية ٢١
تضارب المصالح ٢١
الإفصاح عن عمليات التداول ٢١
حقوق أصحاب المصالح ٢٢
مساهمي الدولي الإسلامي وحقوقهم ٢٢
سجل المساهمين ٢٢
حقوق المساهمين في الجمعيات العامة ٢٣
موعد ومكان اجتماعات الجمعية العامة العادية وغير العادية والتصويت على قرارات الجمعية العامة ٢٣
حقوق المساهمين في انتخاب أعضاء المجلس ٢٣
توزيع الأرباح على المساهمين ٢٣
حقوق المساهمين المتعلقة بالصفقات الكبرى (حماية مساهمي الأقلية) ٢٣
المحافظة على حقوق أصحاب المصالح من غير المساهمين ٢٤
الدولي الإسلامي في خدمة المجتمع - المسؤولية الاجتماعية ٢٤
المخالفات ٢٤
العقوبات والجزاءات المفروضة على البنك ٢٥
التصنيف ٢٥
الإفصاح عن أي نزاع أو خصومة تكون البنك طرفا فيها بما فيها التحكيم، والدعاوى القضائية. ٢٥
الإفصاح عن التعاملات والصفقات التي تبرمها البنك مع أي «طرف ذي علاقة». ٢٥
الهيكل القانوني لبنك قطر الدولي الإسلامي ٢٦
معلومات عامة ٢٦
ملخص السيرة الذاتية لأعضاء مجلس الإدارة ٢٨
الهيكل التنظيمي و الإدارة التنفيذية العليا في البنك ٣٢
الإدارة التنفيذية العليا في البنك ٣٤
المساهمون الرئيسيون ٣٤
الشركات الزميلة ٣٤
ملكية أسهم البنك من أعضاء مجلس الإدارة ٣٤

نطاق تطبيق الحوكمة والتزام البنك بتطبيق قواعد الحوكمة

يسعى الدولي الإسلامي لتبني أفضل المعايير والممارسات في مجال الحوكمة وتطبيق تعليمات وإرشادات الحوكمة في البنوك والمؤسسات المالية الصادرة من مصرف قطر المركزي والالتزام بالمبادئ المنصوص عليها في نظام حوكمة الشركات الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية بقرار هيئة للأسواق المالية رقم ٥ لعام ٢٠١٦ وقانون الشركات التجارية القطري، مع الأخذ بعين الاعتبار المبادئ والمعايير والممارسات والأحكام الدولية لقواعد الحوكمة وفقاً لخصوصيات دولة قطر بهدف تعزيز الثقافة المؤسساتية وتطبيق قواعد الإدارة السليمة في البنك بالإضافة إلى الحرص على مراعاة تطبيق المعايير والقيم الإسلامية في جميع معاملات الدولي الإسلامي وبذل الجهد لتطبيق ذلك من خلال تبني عدد من القيم على رأسها الأمانة والبر والتقوى والتي هي قيم عالمية لا اختلاف حولها.

تتمثل أبرز ملامح ممارسات الدولي الإسلامي بالعمل على الوفاء بمتطلبات الحوكمة في التزاماتنا تجاه حقوق المساهمين والعملاء والموظفين وجميع أصحاب المصالح وتعزيز العلاقة معهم ورعاية مصالحهم والالتزام بمبادئ الشفافية والإفصاح وتفعيل دور مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية وتحديد مسؤولياتهم وتدريبهم بصفة مستمرة والتأكد من وجود آليات لتعزيز فاعلية الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر.

ويلتزم الدولي الإسلامي في ضوء التجارب والخبرات المكتسبة واحتياجات العمل وعملاً بالقوانين المحلية والمبادئ والمعايير الوطنية والدولية، بمراجعة وتحديث قواعد السلوك المهني التي تجسد قيم البنك والسياسات والإجراءات الداخلية الأخرى التي يجب على أعضاء مجلس الإدارة وموظفي ومستشاري البنك الالتزام بها بصورة دورية لضمان التزام البنك بأفضل ممارسات الحوكمة لتتواكب مع المتغيرات الجارية سواء في الممارسات أو التطوير للإجراءات والتشريعات ذات العلاقة.

ويسعى البنك في تقرير الحوكمة السنوي مراعاة المصلحة العامة للمساهمين ومصلحة السوق المدرج بها و قواعد العامة التي وجدت لحماية للمستثمرين وسيقوم بتقريره السنوي المعد والمقدم للسادة المساهمين عن عام ٢٠١٧م لعرض مدى الالتزام بالأحكام المذكورة لتحقيق العدالة والمساواة بين أصحاب المصالح وعدم التمييز بينهم والتأكد من الالتزام بقواعد الشفافية والافصاح وإتاحة المعلومات للجهات الإشرافية وأصحاب المصالح في الوقت المناسب وبالكيفية التي تمكنهم من اتخاذ قراراتهم والقيام بأعمالهم بشكل صحيح، وإعلاء قيم المسؤولية الاجتماعية للشركة، وتقديم المصلحة العامة للشركة وأصحاب المصالح على المصلحة الخاصة.

ويقوم مجلس الإدارة بالعمل على مراجعة وتحديث تطبيقات الحوكمة بصورة مستمرة لمبدأ التداول العادل بين المساهمين، وتطوير قواعد السلوك المهني التي تجسد قيم الشركة، إضافة الى مراجعة سياسات ومواثيق البنك، الإجراءات الداخلية التي يجب على الجميع الالتزام بها ومنها مواثيق المجلس واللجان ، وسياسة المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة، وقواعد تداول الأشخاص المطلعين.

تقرير الحوكمة

يعد مجلس الإدارة تقرير الحوكمة السنوي والذي يتضمن استكمالاً للإفصاحات الدورية خلال السنة المالية وذلك للعرض على السادة المساهمين بغية توضيح مدى التزام البنك بتطبيق أحدث قواعد الحوكمة والإدارة السليمة .

مجلس الإدارة

يتولى إدارة البنك حسب النظام الأساسي للبنك مجلس إدارة مكون من (٩) أعضاء يتم انتخابهم من الجمعية العامة العادية بالاقتراع السري حسب قواعد التصويت التراكمي لمدة ثلاثة سنوات حسب الشروط المنصوص عليها بالنظام الأساسي ، ويضم مجلس الإدارة الحالي ثلاثة أعضاء مستقلين (الثلث) من ذوي الخبرة من غير المساهمين وقد تم اختيارهم بناء على توصية لجنة الترشيحات في البنك واعتماد تعيينهم من الجمعية العامة للمساهمين بعد موافقة مصرف قطر المركزي عليهم إضافة الى أن أغلبية أعضاء المجلس غير تنفيذين .

ويتمتع أعضاء مجلس الإدارة في الدولي الإسلامي بمؤهلات وخبرات كبيرة في القطاع المصرفي والمالي كما يتمتعون بقدر كافٍ من المعرفة بالأمور الإدارية والخبرة المناسبة لتأدية مهامهم بصورة فعّالة، ولديهم الوقت الكافي لممارسة أعمالهم وحضور اجتماعات المجلس واللجان بكل نزاهة وشفافية بما يحقق مصلحة البنك وأهدافه وغاياته وقد أعطى تنوع هيكل أعضاء مجلس الإدارة من مستقلين وتنفيذين وغير تنفيذين ضمان عدم تحكم عضو أو جهة في قرارات المجلس، ويراعي أعضاء مجلس الإدارة حظر الجميع بين المناصب حسب قانون الشركات التجارية رقم ١١ لعام ٢٠١٥.

إضافة الى أن سعادة رئيس مجلس الإدارة هو العضو المنتدب لمجلس الإدارة ويعتبر عضو تنفيذي إلا أنه ليس له أي منصب تنفيذي كموظف في البنك، وليس عضواً في أيّ من لجنة الترشيحات والحوكمة

أو لجنة التدقيق أو لجنة المكافآت أو لجنة المخاطر.

وقد تم إعداد «ميثاق المجلس» والذي حدد مهام المجلس، وحقوق وواجبات الرئيس والأعضاء ومسؤولياتهم، وفقا لأحكام القانون وأنظمة الحوكمة السارية وقد تم نشره على الموقع الالكتروني للبنك وجاري العمل على تحديثه بما يتوافق مع أحدث تعليمات وممارسات حوكمة الشركات.

أعضاء مجلس إدارة

تم انتخاب أعضاء مجلس الإدارة في اجتماع الجمعية العامة للمساهمين الذي عقد بتاريخ ٢٠١٧/٤/٣ بعد صدور موافقة مصرف قطر المركزي على المرشحين بناء على دراسة من قبل لجنة الترشيحات واعتماد مجلس الإدارة لهذه التوصيات وعلى الأخص بعد التأكد من استيفاء شروط الترشح بما فيها شرط الاستقلالية للأعضاء المرشحين كمستقلين وأعضاء مجلس الإدارة الحالي :

١) شركة دانة الصفاة التجارية يمثلها سعادة الشيخ/ خالد بن ثاني بن عبد الله آل ثاني - رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب (غير مستقل - تنفيذي)

(٢) شركة التقى للعقارات والمقاولات يمثلها سعادة الشيخ/ عبد الله بن ثاني بن عبد الله آل ثاني - نائب رئيس مجلس الإدارة (غير مستقل - تنفيذي)

(٣) شركة اسيار للتجارة يمثلها سعادة الشيخ / تركي بن خالد بن ثاني آل ثاني عضو مجلس إدارة (غير مستقل - غير تنفيذي)

(٤) شركة فسيل للأعمال والعقارات يمثلها السيد / علي عبد الرحمن الهاشمي (غير مستقل - تنفيذي)

(٥) الإسلامية القطرية للتأمين يمثلها السيد/ هشام مصطفى السحتري (غير مستقل- غير تنفيذي)

(٦) شركة مجموعة الرعاية الطبية يمثلها السيد / وليد أحمد السعدي (غير مستقل - غير تنفيذي).

(٧) السيد/ حسن عبد الله الذوادي - عضو مجلس إدارة (غير تنفيذي - مستقل)

(٨) السيد/ راشد ناصر راشد سريع الكعبي - عضو مجلس إدارة (غير تنفيذي - مستقل)

(٩) السيد /د . يحيى حمد بطي الجفالي النعيمي - عضو مجلس إدارة مستقل (غير تنفيذي - مستقل)

يمثل مجلس الإدارة كافة المساهمين، ويسعى الى إدارة البنك بطريقة فعالة ومنتجة بما يحقق مصلحة البنك والشركاء والمساهمين، وأصحاب المصالح، ويحقق النفع العام وتنمية الاستثمار في الدولة، ولم يصدر عنه أية أعمال أو قرارات تلحق ضررا بهم أو تعمل على التمييز بين المساهمين .

وينص النظام الأساسي وميثاق المجلس للبنك على مسؤوليات المجلس.

وجـاري دراسـة إجـراء بعض التعديلات على النظام الأساسـي يعتمد أحدث معايير الحوكمة من خلال إضافة مسـؤوليات مجلس الإدارة على النظام الأساسي .

وقد فوض المجلس صلاحيات محددة للإدارة التنفيذية والعليا في البنك ويراجع السياسـات الخاصة بعمل الإدارة بشـكل دوري ويقوم بتحديث جدول الصلاحيات كل فترة .

وقد فوض المجلس الإدارة التنفيذية صلاحيات محددة وفق جدول الصلاحيات المالية إضافة الى الصلاحيات الائتمانية سواء كانت شخصية أو من خلال لجان التمويل المختلفة في البنك وفي ما زاد عن الصلاحيات الممنوحة يتم رفعها لمجلس الإدارة لاعتمادها .

ويعتمـد مجلس الإدارة سـنوياً جـدول تدريبـي للسـادة أعضاء مجلس الإدارة يتم من خلالـه إطلاع السـادة أعضاء مجلس الإدارة على مختلف مستجدات العمل المصرفي والمالي والقانوني الضروري لعمل البنك المصرفي والمالي والقانوني والمرتبط بأعمال البنك .

ويتولى أمين سر مجلس الإدارة إيصال المعلومات والبيانات لجميع أعضاء المجلس لتمكينهم من القيام بواجباتهم ومهامهم بكفاءة.

ولمجلس إدارة البنك وفق النظام الأساسـي جميع الصلاحيات والسـلطات اللازمة لإدارة البنك وقد قام بتفويض بعض صلاحياته الى اللجان التي شكلها وأولى إليها مهام محددة تضمنها سياسة وميثاق كل لجنة .

ويقوم مجلس الإدارة من خلال لجنة الترشيحات بتقييم نفسه سنويًا ، حيث توضح النتائج السنوية لعام ٢٠١٧ وجداول الحضور السنوية لمجلس الإدارة واللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة و توزيع المسؤوليات بين أعضاء مجلس الإدارة التزام أعضائه بتحقيق مصالح البنك .

رئيس مجلس الإدارة في البنك ومهامه :

يتولى رئاسـة مجلس إدارة البنك سـعادة الشـيخ / خالد بن ثاني بن عبد الله آل ثاني ممثل شـركة دانة الصفاة ويتولى سعادة الشيخ / عبد الله بن ثاني بن عبد الله آل ثاني منصب نائب رئيس مجلس الإدارة.

ويتمتع سعادة رئيس مجلس الإدارة بخبرة طويلة في عمل البنوك والمؤسسات المالية والتأمين لمدة تزيد عن ٢٥ سنة .

ويتولـى أيضـاً رئيـس مجلس الإدارة منصـب العضـو المنتدب عن مجلس الإدارة حيث تم تفويضه ببعض الصلاحيات المحـددة دون يكون له أي مسؤوليات تنفيذية كموظف في البنك .

ورئيس مجلس الإدارة هو الممثل القانوني للبنك ولمجلس الإدارة ، وهو المسؤول الأول عن حسن إدارة البنك بشكل فعال ومنتج .

وقد تضمن ميثاق مجلس الإدارة مهام ومسـؤوليات رئيس مجلس الإدارة ومنها اعتماد جدول أعمال اجتماعات مجلس الإدارة إضافة إلى أي مواضيـع يقترحهـا أعضـاء مجلس الادارة. ويتـم التواصل مع المسـاهمين والاسـتماع الـى آرائهم ومتابعـة توصياتهم التـي يقترحونها من خلال الجمعيات العامة للمساهمين.

التزامات أعضاء المجلس

يتمتـع أعضـاء مجلس الإدارة جميعـاً بخـبرات علميـة وعمليـة في مجال عمـل البنوك ويضعـون مصلحة البنك والمسـاهمين و أصحـاب المصالح بأولوياتهم ويشـاركون بشـكل فعال في المواضيع الهامة والمسـائل الاستراتيجية للشركة، وفي مراجعة سياسـات وإجراءات عمل البنك، ومواردها، والتعيينات الأساسيّة، ومعايير العمل في البنك .

ويعمل مجلس الإدارة بالإضافة لمسؤولياته في النظام الأساسي وميثاق مجلس الإدارة الى مراقبة أداء البنك في تحقيق أغراضه وأهدافه،

ومراجعة التقارير الخاصة بأدائها بما فيها التقارير الربع سنوية والنصف سنوية والسنوية ومتابعة إجراءات الحوكمة والإدارة السليمة والتأكد من تطبيقها بالشكل الأمثل من خلال تقرير الحوكمة السنوي للبنك .

وبالإضافة الى سعادة رئيس مجلس الإدارة أو من يفوضه بالتصريح عن البنك عين مجلس الإدارة السيد / عبد الباسط أحمد الشيبي - الرئيس التنفيذي للبنك المتحدث الرسمي باسم البنك وذلك بغية تحقيق متطلبات عمليات الإفصاح .

اجتماعات مجلس الإدارة

يجتمع مجلس بدعوة من رئيس مجلس الإدارة مرفقاً به جدول الأعمال قبل فترة تقديرية بعشرة أيام، ويحق لأي عضو من أعضاء مجلس الإدارة إضافة بند أو أكثر إلى جدول الأعمال ويتم اتخاذ القرارات المستعجلة بالتمرير من جميع أعضاء مجلس الإدارة وذلك عند الضرورة و يتم إعادة عرض هذه المواضيع في أول اجتماع لاحق لمجلس الإدارة .

وقد تم عقد عدد ١٠ اجتماعات لمجلس الإدارة خلال عام ٢٠١٧ .

أمين سر مجلس الإدارة

أمين السر المكلف من مجلس الإدارة يحمل شهادة في القانون ولديه خبرة في أمانة سر شركة مساهمة لفترة تقارب ١٤ سنة إضافة إلى خبرته في مجال العمل المصرفي والمالي . وتم تكليفه من مجلس الإدارة للقيام بمهام تدوين كافة محاضر اجتماعات مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عن المجلس وحفظها وأرشفتها بطريقة تسهل الرجوع إليها إضافة الى المسؤوليات المطلوبة منه حسب لائحة الحوكمة والوصف الوظيفي لهذا العمل.

ومن مهام أمين السر تسجيل وتنسيق وحفظ جميع محاضر اجتماعات المجلس وسجلاته ودفاتره والتقارير التي ترفع من المجلس وإليه. كما يقوم أمين سر المجلس وتحت اشراف الرئيس ، تأمين حسن إيصال وتوزيع المعلومات والتنسيق فيما بين أعضاء المجلس وبين المجلس وأصحاب المصالح الآخرين بالبنك بما فيهم المساهمين والإدارة والموظفين كما يقوم بالتأكد من أن أعضاء المجلس يمكنهم الوصول بشكل كامل وسريع إلى كل محاضر اجتماعات المجلس والمعلومات والوثائق والسجلات المتعلقة بالبنك.

هيئة الرقابة الشرعية

حسب النظام الأساسي للبنك تتكون هيئة رقابة شرعية في البنك من ثلاثة أعضاء على الأقل يتم تعينهم من الجمعية العامة للمساهمين بناء على اقتراح مجلس الإدارة للحصول على المشورة الشرعية فيما يتعلق بأعمال البنك وقد عينت الجمعية العامة للمساهمين ثلاثة أعضاء من خيرة علماء الشريعة في قطر والخليج ومختصين في علميات التمويل الاسلامي وفي أحكام الفقه والشريعة الإسلامية والخدمات والأعمال والأنشطة المالية وذلك لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد بدءً من عام ٢٠١٧ وهم:

١. **فضيلة الشيخ الدكتور / وليد بن هادي - رئيس هيئة الرقابة الشرعية**
٢. **فضيلة الشيخ الدكتور/عبد الستار أبو غدة - عضو الهيئة**
٣. **فضيلة الشيخ الدكتور/ محمد أحمين - عضو الهيئة**

وقدمت هيئة الرقابة الشرعية خلال عام ٢٠١٧ عن السنة السابقة للجمعية العامة للمساهمين كما جرى كل سنة تقرير سنوي بنتيجة اطلاعها على أعمال البنك وعقودها وأوراقها.

وقد أكد التقرير على أن البنك يراعي في أعماله المبادئ العامة للشريعة الإسلامية ويلتزم بتعليمات وتوجيهات هيئة الرقابة الشرعية .

أعضاء مجلس الإدارة

الشيخ/ د. خالد بن ثاني بن عبد الله آل ثاني
رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب

الشيخ/
عبد الله بن ثاني بن عبد الله آل ثاني
نائب رئيس مجلس الإدارة

الشيخ/
تركي بن خالد بن ثاني آل ثاني
عضو مجلس الإدارة

السيد/
علي عبد الرحمن الهاشمي
عضو مجلس الإدارة

السيد/
حسن عبد الله حسن الذوادي
عضو مجلس الإدارة

السيد/
راشد ناصر راشد سريع الكعبي
عضو مجلس الإدارة

السيد/
د. يحيى حمد بطي الجفالي
عضو مجلس الإدارة

السيد/
وليد أحمد ابراهيم السعدي
عضو مجلس الإدارة

السيد/
هشام مصطفى محمد السحتري
عضو مجلس الإدارة

لجان مجلس الإدارة

اللجنة التنفيذية :

تشكيل اللجنة : تم تشكيل اللجنة بقرار من مجلس الإدارة من أربعة أعضاء ثلاثة منهم أعضاء مجلس الإدارة وتم تسمية رئيس اللجنة من أعضاء مجلس الإدارة وتضم اللجنة الرئيس التنفيذي عضوا رابعاً وتقوم اللجنة بمساعدة مجلس الإدارة في تنفيذ المسؤوليات المتعلقة بالعمل المصرفي والاستثمار الأمثل لموارد البنك وتسريع عمليات منح الائتمان في الصلاحيات التي تزيد عن صلاحية الإدارة التنفيذية والاشراف على سياسات البنك العامة وعملية تطوير أنظمة وبرامج البنك.

وقد تم إعادة تشكيل اللجنة التنفيذية خلال عام ٢٠١٧ وفق مايلي :

(١) سعادة الشيخ/ د. خالد بن ثاني بن عبد الله آل ثاني – رئيس مجلس إدارة والعضو المنتدب – الرئيس

(٢) سعادة الشيخ / عبد الله بن ثاني بن عبد الله آل ثاني – نائب رئيس مجلس الإدارة – نائب الرئيس

(٣) السيد / علي عبد الرحمن الهاشمي – عضو مجلس إدارة – عضو اللجنة

(٤) السيد/ عبد الباسط أحمد الشيبي – الرئيس التنفيذي – عضو اللجنة

مهام ومسؤوليات اللجنة :

الاشراف على إدارة البنك في حال عدم انعقاد المجلس في فترات متقاربة وإيجاد علاقة مستمرة بين مجلس الإدارة وإدارة البنك وإصدار الموافقات على منح التمويل المحلي ضمن الصلاحيات المخولة للجنة حسب سياسة التمويل المعتمدة من مجلس الإدارة ورفع التوصيات الى مجلس الإدارة للدخول في استثمارات خارجية أو في عمليات تمويل دولية أو الدخول في صكوك أو صناديق دولية .

إضافة الى الإشراف على سياسة البنك العامة وتطوير أنظمة وبرامج البنك ومراجعة الهيكل التنظيمي وتوزيع الفروع واعتماد توزيعات أرباح أصحاب الودائع وحسابات التوفير تحت الطلب ..... الخ .

وتقوم اللجنة بعرض تقارير ومحاضر اجتماعاتها وما تضمنته قراراتها وتوصياتها في أول اجتماع لاحق لمجلس الإدارة بعد اجتماع اللجنة .

وقد اجتمعت اللجنة التنفيذية عدد (٥) اجتماعات خلال عام ٢٠١٧.

لجنة التدقيق :

تعد لجنة التدقيق في البنك من اللجان الرئيسية المشكّلة من قبل المجلس بما يضمن استقلاليتها، ويجب أن لا يقل عدد اجتماعات اللجنة خلال السنة عن أربعة اجتماعات مع أفضلية أن تكون اجتماعاتها متزامنة مع المواعيد المنتظمة لاجتماعات مجلس الإدارة و يجوز للجنة دعوة أي شخص من غير الأعضاء لحضور أي اجتماع بما فيهم الرئيس التنفيذي و رئيس قطاع التدقيق الداخلي والمدقق الخارجي و أي موظف آخر.

الغرض من لجنة التدقيق:

هو مساعدة مجلس الإدارة (أو السلطات الإشرافية الأخرى) في تنفيذ المسؤوليات المتعلقة بالإشراف على عملية إعداد و عرض التقارير المالية، والتأكد من فعالية نظام الرقابة الداخلية للبنك بشكل عام.

تشكيل لجنة التدقيق:

تتكون لجنة التدقيق من ثلاثة أعضاء و أغلب أعضاء لجنة التدقيق من أعضاء المجلس المستقلين وغير التنفيذيين وأصحاب خبرة بالشؤون المالية والمحاسبية ومواضيع التدقيق، .

وقد تم تعيين رئيس وأعضاء اللجنة بقرار من مجلس الإدارة خلال عام ٢٠١٧م .

(١) السيد/ راشد ناصر راشد سريع الكعبي – عضو مجلس إدارة (مستقل- غير تنفيذي) – رئيس اللجنة

(٢) السيد/ حسن عبد الله الذوادي – عضو مجلس إدارة (مستقل- غير تنفيذي) – عضو اللجنة

(٣) السيد / وليد أحمد السعدي – عضو مجلس إدارة (غير مستقل- غير تنفيذي) – عضو اللجنة

مسؤولية لجنة التدقيق :

لجنة التدقيق الداخلي لديها مسؤوليات متعددة أهمها :

البيانات المالية : مراجعة والمصادقة على القوائم المالية المرحلية و السنوية الختامية للبنك ومناقشتها مع الإدارة التنفيذية و المدقق الخارجي و الموازنة المخصصة ومراجعة التقارير المعدة من قبل قطاع التدقيق الداخلي و المدقق الخارجي ... الخ .

الرقابة الداخلية : مراجعة مدى فعالية وكفاية نظام الرقابة الداخلية ونظام التحكم و التحوط للمخاطر الكلية و نظام الرقابة المالية و الممارسات المحاسبية و المالية للبنك. وفعالية الرقابة الداخلية في البنك بشأن اعداد البيانات المالية السنوية و المرحلية ، ويشمل ذلك أمن و رقابة تقنيات المعلومات.

التدقيق الداخلي: تولى التدقيق الداخلي كافة الأمور المتعلقة بإدارة التدقيق الداخلي مثل مراجعة و اعتماد الخطة السنوية للتدقيق الداخلي و مراجعة فعالية التدقيق الداخلي وتقديم التوصيات لمجلس الإدارة باختيار وتعيين وإنهاء خدمات رئيس قطاع التدقيق الداخلي ، وتقييم مدى كفاءة العاملين في قطاع التدقيق.

ومراجعة فعالية أعمال التدقيق الداخلي ومدى الالتزام بالمعايير المهنية لممارسة التدقيق الداخلي.

التدقيق الخارجي: متابعة كافة الأمور المتعلقة بالمدقق الخارجي كالتوصية لمجلس الإدارة بالترشيح والعزل، والأتعاب، ونتائج التدقيق للمهام التي تم تكليفه بها ومراجعة نطاق التدقيق والتأكد استقلالية المدققين ويشمل ذلك أي خدمات أخرى يقدمها المدقق الخارجي للبنك..

التقيد بالأنظمة والقوانين: مراجعة فعالية نظام مراقبة الالتزام بالأنظمة والقوانين ونتائج التحقيقات والمتابعات التي تجريها الإدارة (وتشمل الإجراءات التأديبية) بشأن حالات عدم الالتزام و نتائج الفحوصات التي قد تجريها الأجهزة الاشرافية والرقابية، ونتائج ملاحظات المدققين ومراجعة عمليات تبليغ قواعد السلوك الى العاملين في البنك ، ومراقبة التقيد بها والحصول على تحديثات دورية من الإدارة التنفيذية والمستشار القانوني ومسئول الالتزام للبنك بشأن المسائل المتعلقة بالامتثال للقوانين و الأنظمة.

الوصول الى المعلومات والسجلات: تتمتع لجنة التدقيق بإمكانية الوصول غير المقيد إلى أعضاء الإدارة التنفيذية والموظفين، ولها سلطة طلب أي معلومات من الموظفين أو الأطراف الخارجية بغية الوفاء بمسؤولياتها.

التبليغ و إصدار التقارير:-إصدار التقارير لمجلس الإدارة بصورة دورية بشأن نشاطات اللجنة و الموضوعات والتوصيات المتعلقة بها و مراجعة التقارير الأخرى التي يصدرها البنك و المتعلقة بمسؤوليات اللجنة.

وتقوم اللجنة بعرض تقارير ومحاضر اجتماعاتها وما تتضمنت قراراتها وتوصياتها في أول اجتماع لاحق لمجلس الإدارة بعد اجتماع اللجنة.

اجتمعت لجنة التدقيق خلال عام ٢٠١٧ عدد (٥) اجتماعات.

لجنة المخاطر:

الغرض من اللجنة :

مساعدة مجلس الإدارة و السلطات الإشرافية الأخرى في تنفيذ المسؤوليات المتعلقة بالإشراف على عملية تقليل مخاطر البنك من جميع الجوانب المالية والتشغيلية والمصرفية ، والتأكد من فعالية نظام العمل المصرفي والرقابة الثنائية وحصر مخاطر أمن المعلومات من خلال تحقيق بيئة أمنه للبنك بشكل عام والإشراف على قطاع المخاطر والإدارات التابعة له .

تشكيل وأعضاء لجنة المخاطر : تم تشكيل اللجنة بقرار من مجلس الإدارة عضوين منهم الرئيس من أعضاء مجلس الإدارة إضافة إلى الرئيس التنفيذي .

(١) سعادة الشيخ / عبد الله بن ثاني بن عبد الله آل ثاني – رئيس اللجنة

(٢) السيد / هشام مصطفى السحتري – عضو اللجنة

(٣) السيد/ عبد الباسط أحمد الشيبي – الرئيس التنفيذي – عضو اللجنة

من مسؤوليات لجنة المخاطر :

- التأكد من تحقيق البنك أفضل سبل أمن المعلومات في البنك وتقليل مخاطر أمن المعلومات لحماية البنك من الاختراقات التي قد تسبب ضرر لأنظمة البنك وللحفاظ على بيانات العملاء.
- اعتماد استراتيجية إدارة المخاطر ورسم الخطوط العريضة لإدارة المخاطر بما يحقق التوازن بين القابلية للمخاطر وتأثير ذلك على رأس المال المطلوب مواجهتها . وبحيث تكون السياسات شاملة حالية ومستقبلية حول نوع ومستوى المخاطر المقبولة لكافة أنشطة البنك واعتمادها من مجلس الإدارة والعمل على مراجعتها وتطويرها بشكل دوري .
- إقرار واعتماد سياسات ونظام عمل قطاع المخاطر والإدارات التابعة لها بالبنك والبرامج والأدوات اللازمة لإدارة المخاطر ولإدارة أمن ومخاطر تكنولوجيا المعلومات وتقييم فاعليتها بشكل دوري .
- التحقق من وجود كادر مؤهل يعمل بشكل مستقل في قطاع المخاطر وذلك وفق نظام واضح لقطاع المخاطر .
- رفع تقارير دورية لمجلس الإدارة من خلال محاضر اللجنة تبين أوضاع المخاطر في البنك وتتضمن المخاطر التي يتعرض لها البنك واي تجاوزات عن القوانين والأنظمة ومراقبة مدى التزام الإدارة التنفيذية بسياسات إدارة المخاطر المعتمدة ومدى التزامها بالقوانين والأنظمة والاطلاع ومراجعة التقارير الواردة من دائرتي إدارة الالتزام ومكافحة غسل الأموال وتمويل الارهاب .
- التأكد من وجود خطة طوارئ وسياسة حماية لدى البنك تنسجم وأهداف إدارة المخاطر ومراجعة تقارير مخاطر مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والالتزام ورفع التقارير والتوصيات الخاصة بالمخاطر الى مجلس الإدارة .

وتقوم اللجنة بعرض تقارير ومحاضر اجتماعاتها وما تضمنته قراراتها وتوصياتها في أول اجتماع لاحق لمجلس الإدارة بعد اجتماع اللجنة .

اجتمعت لجنة التدقيق خلال عام ٢٠١٧ عدد (٥) اجتماعات.

لجنة الترشيحات والحوكمة :

الغرض من اللجنة :

تقديم مساعدة مجلس الإدارة في التوصية بإختيار الأعضاء المناسبين لعضوية مجلس الإدارة من المستقلين ومراجعة مؤهلات وشروط المرشحين لمجلس الإدارة والتحقق من انطباق الشروط المحددة لعضوية مجلس الإدارة أو لوظائف البنك العليا والتأكد من تطبيق البنك لأفضل معايير الحوكمة في البنك والإدارة السليمة بما يتناسب مع تعليمات مصرف قطر المركزي .

تشكيل اللجنة : يتم تشكيل اللجنة بقرار من مجلس الإدارة من ثلاثة أعضاء من أعضاء مجلس الإدارة وقد تم تشكيل لجنة الترشيحات والحوكمة خلال عام ٢٠١٧ وتعيين رئيس اللجنة وفق ما يلي :

(١) سعادة الشيخ / تركي بن خالد بن ثاني آل ثاني – عضو مجلس إدارة – رئيس اللجنة

(٢) السيد / د . يحيى حمد بطي الجفالي النعيمي – عضو مجلس إدارة

(٣) السيد / علي عبد الرحمن الهاشمي – عضو مجلس إدارة

بعض مهام ومسؤوليات لجنة الترشيحات والحوكمة :

- اختيار الأشخاص المؤهلين للانضمام الى عضوية مجلس الإدارة من المتقدمين للترشح لعضوية مجلس الإدارة دون حرمان أحد من الأعضاء غير المستقلين للترشح من عضوية مجلس الإدارة واختيار المسؤولين الرئيسين في الإدارة التنفيذية بالبنك وفق المؤهلات للمرشح واختيار الشخص المناسب بالمكان المناسب وحسب الشروط التي تضعها اللجنة لكل وظيفة .
- وضع خطة ملائمة لإحلال واستبدال أعضاء المجلس بما يتماشى مع النظام الأساسي للبنك وقانون الشركات التجارية وتعليمات الحوكمة الصادرة عن مصرف قطر المركزي .
- مراجعة سياسات الموارد البشرية بشكل عام للتأكد من وجود خطة إحلال (تعاقب وظيفي) للمسؤولين الرئيسيين في البنك .
- تقييم مدى فعالية مجلس الإدارة ككل وفعالية كل عضو من أعضاء مجلس الإدارة بشكل مستقل وفق الأسس التي تضعها اللجنة لذلك وتقييم أداء المسؤولين الرئيسين في الإدارة العليا والتنفيذية في البنك ومدى تحقيقهم للأهداف المطلوبة ورفع هذا التقييم للجنة المكافآت ومجلس الإدارة .
- الإشراف على إعداد دليل وسياسات الحوكمة في البنك وتحديثه ومراقبة تطبيقه وذلك بالعمل مع الإدارة التنفيذية ولجنة التدقيق وهيئة الرقابة الشرعية والإدارة المختصة في البنك والإشراف على إصدار تقرير الحوكمة السنوية .

وتقوم اللجنة بعرض تقارير ومحاضر اجتماعاتها تتضمن قراراتها وتوصياتها في أول اجتماع يعد لاحق لمجلس الإدارة بعد اجتماع اللجنة.

اجتمعت لجنة المكافآت والحوافز خلال عام ٢٠١٧ عدد (٣) اجتماعات.

لجنة المكافآت والتعويضات:

الغرض من اللجنة :

التأكد من تحقيق العدالة والاستقلالية في منح المكافآت والتعويضات والحوافز في البنك من خلال سياسات وأسس سليمة وموضوعية تعتمد على ما تم تقديمه للبنك وكان له الدور الإيجابي في تحقيق نمو بإيرادات البنك باقل مخاطر ممكنة .

تشكيل اللجنة : تشكل اللجنة بقرار مجلس الإدارة من ثلاثة أعضاء من أعضاء مجلس الإدارة ، وقد تم تعيين رئيس وأعضاء لجنة المكافآت والحوافز خلال عام ٢٠١٧ وفق ما يلي :

(١) سعادة الشيخ / عبد الله بن ثاني عبد الله آل ثاني – رئيس اللجنة

(٢) سعادة الشيخ / تركي بن خالد بن ثاني آل ثان – عضو اللجنة

(٣) السيد / د . يحيى حمد بطي الجفالي النعيمي – عضو اللجنة

بعض مسؤوليات وأهداف لجنة المكافآت والحوافز

- الإشراف على سياسات وممارسات المكافآت والتعويضات والمزايا الخاصة بمجلس الإدارة وبالإدارة العليا والتنفيذية وجميع الوظائف المعتمدة وضمان مطابقتها لتعليمات الجهات الرقابية والإشرافية ومراعاة مصلحة البنك والمساهمين وموافقتها لأفضل الممارسات المصرفية والحوكمة بعد مراجعة عمليات التقييم التي تقوم بها لجنة الترشيحات لأداء أعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا والتنفيذية والتأكد من أن سياسات منح المكافآت والحوافز المعتمدة من قبل المجلس تتماشى مع التعليمات المنظمة وأفضل الممارسات المصرفية والدولية بهذا الشأن والتأكد من أن سياسة منح المكافآت والحوافز تأخذ بعين الاعتبار كافة أنواع المخاطر التي يتعرض لها البنك عند تحديد المكافآت بحيث تتم الموازنة بين الأرباح المتحققة ودرجة المخاطر التي تتضمنها الأنشطة والأعمال المصرفية.
- العمل مع لجنة المخاطر في تقييم الحوافز المقدمة بموجب نظام منح المكافآت المعتمد على تقييم المخاطر وأن المكافآت في البنك تعتمد على نظام موضوعي لقياس الأداء يرتبط بإطار عمل إدارة المخاطر وتطبيق الضوابط الداخلية والمتطلبات التنظيمية من أجل تقييم وقياس أداء الموظفين بمختلف المستويات .

وتقوم اللجنة بعرض تقارير ومحاضر اجتماعاتها تتضمن قراراتها وتوصياتها في أول اجتماع يعد لاحق لمجلس الإدارة بعد اجتماع اللجنة.

اجتمعت لجنة الترشيحات والحوكمة خلال عام ٢٠١٧ عدد (٢) اجتماع .

الإدارة التنفيذية العليا بالبنك:

تطبيقاً لأفضل الممارسات المصرفية والحوكمة فقد تبنت إدارة البنك تطبيق سياسة الفصل بين المهام التنفيذية ومجلس الإدارة حيث تتولى الإدارة التنفيذية على رأسها السيد / عبد الباسط أحمد الشيبي وهو الرئيس التنفيذي للبنك ويتولى مهام الإدارة اليومية لأعمال البنك ويساعده في ذلك الإدارة التنفيذية من أصحاب الخبرات في الأعمال المصرفية والمالية من ذوي المؤهلات والخبرات المتميزة ،وقد تم وضع صلاحيات محددة لإدارة البنك حسب المستوى الإداري من خلال السلطات والصلاحيات أو المالية أو من خلال الصلاحيات بمنح وتعديل الائتمان لمختلف القطاعات في البنك ، كما يستعين الرئيس التنفيذي في تنفيذ مهامه بلجان إدارية متخصصة تشمل مجالات وأعمال البنك المختلفة تتشكل من المدراء المتخصصين من ذوي الكفاءات والمؤهلات المتميزة حيث تم تشكيل اللجان الإدارية منها :

لجنة الموجودات والمطلوبات ALCO

تتولى اللجنة الموجودات والمطلوبات مراقبة حركة الأموال في البنك (الموجودات والمعلومات) من خلال التقارير المالية والرقابية واتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة ومتابعة تنفيذ الإدارة التنفيذية لتوصيات وقرارات اللجنة بما يضمن تحقيق أعلى عائد للمودعين والمساهمين في ظل الالتزام بتعليمات مصرف قطر المركزي.

لجنة التمويل

تتولى اللجنة دراسة الموافقات على عمليات التمويل بأنواعه المختلفة والتي تعرض عليها في حدود الصلاحيات الممنوحة للجنة وفقاً لسياسة صلاحيات التمويل والاستثمار والمعتمدة من مجلس الإدارة ، وتقوم اللجنة بأداء خدمات التمويل بالسرعة المطلوبة وفي إطار مبدأ تفويض الصلاحيات بما يضمن تحقيق مصلحة البنك وأداء أفضل الخدمات للعملاء ووفق المعايير المهنية الصحيحة في إطار الالتزام بقواعد ومحددات وتعليمات الجهات الإشرافية والرقابية.

لجنة المشتريات والمصروفات

تتولى اللجنة دراسة والموافقة على النفقات الجارية والرأسمالية للبنك في حدود الموازنة التقديرية ووفقاً للصلاحيات الممنوحة لها والمعتمدة من مجلس الإدارة .

لجنة المناقصات والمزايدات

تتولى اللجنة الدراسة والموافقة على المناقصات والمزايدات في حدود الموازنة التقديرية ووفقاً للصلاحيات الممنوحة لها والمعتمدة من مجلس الإدارة .

لجنة تسيير أعمال الحاسب الآلي

تتولى اللجنة مسؤولية وضع المعايير المعتمدة لتكنولوجيا المعلومات والتنسيق بين مختلف الأنشطة لتنفيذ خطط وأعمال البنك ، كما تعتمد اللجنة الاستراتيجية السنوية لتكنولوجيا المعلومات لتنفيذ المشاريع والخدمات المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات في حدود الموازنة التقديرية ووفقاً للصلاحيات الممنوحة لها والمعتمدة من مجلس الإدارة

لجان التوظيف

تتولى اللجنة حسب المستوى المشكلة على أساسه مقابلة واختيار المرشحين للعمل بالبنك للوظائف الإدارية وتعتمد قرارتها من الجهة صاحبة الصلاحية بالتعيين وفقاً للائحة الموارد البشرية .

الرقابة الداخلية في البنك

اعتمد البنك هيكل للرقابة الداخلية ويتمثل في مجموعة من توجيهات ومبادئ وإجراءات تحدد الصلاحيات ضمن سياسة خاصة بالرقابة الداخلية لتكون نتاج تعاون بين الجهات الرقابية للبنك وتحقيق أعلى معايير للرقابة وللتأكد من الحوكمة الداخلية وخلق بيئة عمل تكفل انسجام وتوافق في المهام والمسؤوليات الرئيسية المسندة من خلالها الى القطاعات الرقابية وتتوافق هذه السياسة مع أفضل ممارسات مؤسسة معهد المدققين الداخليين (IIA) ، ولجنة المنظمات الداعمة (COSO)، ولجنة الإشراف المصرفي (Basel).

وقد تم اعتبار إدارات الأعمال، التشغيل و الدعم بمثابة (خط الدفاع الأول) و"تملك" مسئولية مكافحة المخاطر الخاصة بها، كل منها بما يخصها من المخاطر بالقدر الموجود داخل تخصصها، مسئولياتها و الأنشطة التي تزاولها. ويتضمن ذلك تقييم الضوابط المطبقة لديها و مراقبة فاعليتها وهو المسؤول عن التأكد من توافر عناصر مكافحة المخاطر والرقابة كجزء من العمليات اليومية .

أما القطاعات الرقابية كقطاع المخاطر و الرقابة المالية، تعتبر خط الدفاع الثاني، والتي تعتبر المسؤولة عن مزيد من عمليات التحديد والقياس والمراقبة ورفع التقارير بالمخاطر على مستوى المؤسسة ككل وبشكل منفصل و مستقل عن مسئوليات (خط الدفاع الأول).

أما خط الدفاع الثالث فهو من مسؤوليات ووظائف قطاع التدقيق الداخلي و الرقابة الشرعية وهو المسؤول عن القيام بأعمال التدقيق على أساس المخاطر ، وعمليات تدقيق ومراجعات عامة لطمأنه مجلس الإدارة والمساهمين بأن البنك يعمل ضمن الإطار العام للحكومة الشاملة ، بما في ذلك الإطار العام لحوكمة المخاطر .

أن بيئة الرقابة الداخلية هي الطريقة المنهجية الأساسية للحد من المخاطر ولمعالجة الفجوات الإجرائية لأجل تحقيق أهداف بنك قطر الدولي الإسلامي بصورة فاعلة، لذلك فان هذه السياسة تبرز المكونات والمبادئ والعوامل التي يتشكل منها الإطار العام للرقابة الداخلية للبنك .

وتحدد الأقسام التالية في السياسة و بوضوح مسؤوليات كل وحدات البنك وفقا لطبيعتها ، إلى الحد الذى تستوعب فيه كل وحدة كامل دورها و مسئولياتها داخل الإطار العام للمخاطر والرقابة.

الأدوار والمسؤوليات

مجموعة الدفاع الأولى:

لقد أقيمت مجموعة الدفاع الأولى / خط الدفاع الأول لمساندة إدارة البنك ومجلس الإدارة في تحقيق ما يستهدفانه من استراتيجيات وخدمة متميزة، ولتأمين بيئة تشغيلية خاضعة للرقابة. وتدار مسؤوليات هذا الخط من جانب الأعمال وأصحاب الخدمة (وهم خطوط الأعمال ، الخدمات المصرفية للشركات والأفراد ، التشغيل والدعم) الذين تتسم أنشطتهم في خلق و/أو إدارة المخاطر التي بإمكانها تيسير تحقيق أهداف المنظمة أو الحيلولة دون تحقيقها .

للمجموعة الأولى هي المجموعة التي تتحكم و تدير المخاطر الخاصة بها (Risk Owners)، وهى المنوطة بتصميم وتنفيذ ما يضعه البنك والجهات النظامية (مصرف قطر المركزي- افضل الممارسات، خلافه) من وسائل رقابية للتعامل مع تلك المخاطر بما يشمل المستندات الإجرائية لإسناد مهام الرقابة المزدوجة ، والفصل بين المهام ، وتعارض المصالح ، و خلافه من الضوابط التي تتبعها و تنفذها خلال عملياتها اليومية ، تطوير منتجاتها ، و اختيارها و اختبارها لما تستخدمه من أنظمة وما تعتمده من خدمات و خطط.

إن مسؤوليات الأفراد بمجموعة الدفاع الأولى (تبعا لكل مسئولية او تخصص) تتفاوت تفاوتا كبيرا بحسب نطاق العمل المسند لكل فرد منهم وما يقوم على إدارته من مخاطر

مجموعة الدفاع الثانية :

أقيم خط الدفاع الثاني لدعم إدارة البنك بما تقدمه تلك المجموعة من خبرات رقابية و افضل الممارسات، والقدرة على تقديم المشورة بجانب مجموعة الدفاع الأولى بما يكفل فاعلية مراقبة وإدارة المخاطر.

تمارس مهام خط الدفاع الثاني بشكل مستقل عن أنشطة مراقبة المخاطر التي يقوم بها خط الدفاع الأول، غير أنها تبقى تحت سيطرة وتوجيه الإدارة التنفيذية و/ أو ما يتبعها من لجان تابعة لمجلس الإدارة.

المهام الخاصة بخط الدفاع الثاني ببنك قطر الدولي الإسلامي تتولاها إدارات الالتزام / مكافحة غسل الأموال/ الحوكمة/ المخاطر (الائتمان، السوق، التشغيل، مخاطر أمن المعلومات (الخط التابع للجنة مجلس إدارة) والرقابة المالية .

مجموعة الدفاع الثالثة :

والتي تتألف من :

التدقيق الداخلي : يوفر ضمانات مستقلة للتأكد من أن جهود خطى الدفاع الأول والثاني تتوافق مع توقعات كلا من إدارة البنك ومجلس الإدارة بشان فاعلية وكفاية إجراءات الحوكمة والرقابة الداخلية.

ولا يسمح بتاتا للخط الثالث بالقيام بالمهام الإدارية لضمان موضوعيته واستقلاله التنظيمي.

يشمل نطاق عمل تلك المجموعة كافة أوجه عمليات البنك وأنشطته بما يشمل نطاق عمل مجموعتي الدفاع الأولى والثانية.

امتثال الشريعة : يوفر ضمانات مستقله لهيئة الرقابة الشرعية للتأكيد ان جميع خدمات ومنتجات البنك تتماشى مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية .

نظام الرقابة الداخلية - المخاطر:

يتم إدارة المخاطر المتعلقة بأنشطة البنك من خلال العديد من الآليات المحددة لتقييم تلك المخاطر والتحكم بها، ومن اهم هذه الآليات التركيز على المهام والمسؤوليات المحددة مسبقاً ابتداء من مجلس الإدارة ومروراً باللجان والإدارات المختلفة والمدراء التنفيذيين وكافة موظفي البنك حيث إن كل موظف في البنك مسؤول عن التعامل مع المخاطر المحتملة عند القيام بواجباته. وتمثل إدارة المخاطر أحد أهم العناصر الهامة للبنك لضمان استمرار تحقيق النمو والربحية. وقد تم تقسيم قطاع المخاطر وفق نوع المخاطر الذي يتعرض له البنك وهي :

أنواع المخاطر:

مخاطر الإئتمان: يواجه البنك مخاطر ائتمانية تتمثل بتعثر العملاء وعدم قدرتهم على السداد وبالتالي مخاطر عدم استرداد البنك لأمواله ولمواجهة مخاطر الائتمان وتخفيفها يقوم البنك بما يلي:

على المستوى الفردي لكل عميل: حيث يتم عرض مذكرات الائتمان (الدراسة الائتمانية) لكل عميل على إدارة المخاطر لتقييم مخاطر الائتمان قبل منح التمويل للعميل ويتم التوصية بعد دراسة أوضاع العميل.

على مستوى محفظة الائتمان (التمويل): سواء كان التمويل تابع لقطاع الخدمات المصرفية للشركات (شركات كبرى، شركات صغيرة ومتوسطة، قطاع حكومي وشبه حكومي، تمويل عقاري) أو تابع لقطاع الخدمات المصرفية للأفراد (التجزئة)، تقوم إدارة المخاطر بإعداد

تقارير دورية ربع سنوية ورفع تلك التقارير إلى لجنة المخاطر لاتخاذ قرارات بشأنها حيث يتضمن التقرير على سبيل المثال ما يلي:

تحديد نسبة التركزات وفقاً لإدارة التمويل / نسبة التركزات وفقاً للقطاع / نسب النمو / نسبة المتأخرات / معدل كفاية رأس المال و الأصول المرجحة بالمخاطر، نسبة تغطية السيولة LCR، ونسبة صافي التمويل المستقر NSFR ، اختبارات الاجهاد Stress Testing.

وقد تم تطوير أنظمة للتصنيف الداخلي لمخاطر العملاء، الأول للعملاء من الشركات و الثاني للعملاء من الأفراد ويتم ادخال بياناتهما من قِبَل إدارة التمويل المختصة وبحيث يتم إدخال التصنيف لكل عميل على نظام البنك ومراجعته من خلال ادارة مخاطر الائتمان ويتم تحديث التصنيف دورياً حسب الوضع الحالي للعميل وبحد أدنى مرة واحدة سنوياً، حيث يهدف البنك إلى بناء قاعدة بيانات عن العملاء وفقاً لتصنيفاتهم الداخلية وتتراوح درجات التصنيف (من ١ الى ١٠)، علماً بأن البنك مازال ملتزماً بتطبيق المدخل المعياري المقرر من مصرف قطر المركزي لقياس مخاطر الائتمان.

كما يحتفظ البنك بمعدل التسهيلات الائتمانية غير المنتظمة بمعدل ١,٣٪ وهو من أفضل المعدلات في السوق القطري.

معدل كفاية رأس المال

يقوم البنك بمراقبة معدل كفاية رأس المال والتحقق من وجود قاعدة رأس مال قوية لمواجهة المخاطر بعد ترجيح الأصول بأوزان المخاطر وقد بلغ معدل كفاية رأس المال كما في ٢٠١٧/١٢/٣١ معدل ١٧,٨٧٪ وبما يفوق الحد الأدنى لمتطلبات كفاية رأس المال مع هامش الأمان المطلوب حسب تعليمات مصرف قطر المركزي (١٢,٥٪) ومقررات (بازل ٣) .

مخاطر السيولة

تتمثل مخاطر السيولة في مخاطر عدم تمكن البنك من مقابلة التزاماته عند حلول موعد استحقاقها ، ويقوم البنك بمتابعة مستويات السيولة واجراء اختبارات الإجهاد على نسب السيولة وعمل سيناريوهات متحفظة جداً لتقييم وقياس مخاطر السيولة وفقاً للوضع التشغيلي العادي أو مواجهة ظروف اقتصادية خارجية أو أزمة اقتصادية أو تأثيرات داخلية بسحب ودائع مفاجئة وذلك لمتابعة الالتزام بتعليمات مصرف قطر المركزي المقررة في هذا الشأن ، مع تقديم نتائج تلك الاختبارات بصفة دورية للجنة المخاطر المنبثقة عن مجلس الادارة .

المعيار الدولي الجديد للتقارير المالية رقم ٩- IFRS 9

عملاً على الالتزام بتطبيق المتطلبات اللازمة للمعيار الدولي الجديد للتقارير المالية رقم ٩ والمقرر بدء تطبيقه رسمياً بدولة قطر اعتباراً من ٢٠١٨/١/١ وفقاً لتعليمات مصرف قطر المركزي الصادرة في هذا الشأن فقد قام البنك بتشكيل لجنة تسيير أعمال مشروع المعيار المالي الدولي الجديد رقم ٩ وذلك لإدارة عملية تطبيق المعيار الجديد بالبنك، وذلك بما يتفق مع متطلبات المصرف المركزي في هذا الشأن.

كما قام البنك بإجراء الدراسة الكمية لبيان التأثير المتوقع على البنك عند تطبيق المعيار المالي الجديد وارسالها لمصرف قطر المركزي في التاريخ المقرر، هذا بالإضافة إلى وضع سياسة جديدة لتطبيق المعيار الدولي الجديد للتقارير المالية رقم ٩ ، هذا بجانب تدريب الاطراف المرتبطة.

المخاطر التشغيلية

تتولى إدارة المخاطر التشغيلية على عملية رصد ودراسة المخاطر التشغيلية الرئيسية بالبنك من خلال مجموعة من السياسات ،ادوات و انظمة التحليل وفق افضل ممارسات لجنة بازل و توجيهات مصرف قطر المركزي بحيث يتم ابلاغ لجنة المخاطر بانتظام عن المخاطر الهامة، والتوصيات بشأنها .

وتم استيفاء عناصر إدارة المخاطر التشغيلية الأساسية لتتضمن قواعد بيانات تاريخية ، التقييمات الذاتية للمخاطر ، مؤشرات المخاطر الرئيسية بالإضافة الى خطط و اختبارات دورية لخطط استمرارية الأعمال و التعافي في حالات الكوارث .

بالإضافة إلى ما سبق، تم تعزيز الرقابة الداخلية من خلال هيكل الرقابة الداخلية بالبنك و تطبيق نموذج تقبل المخاطر واسلوب « الدفاع ثلاثي الخطوط » في إدارة مخاطر المؤسسة ما يمكنه من ترسيخ المسؤولية والمساءلة على مستوى كل خط من خطوط الدفاع وتطبيقهما على كافة المستويات داخل البنك.

إن إدارة مخاطر التشغيل في بنك قطر الدولي الإسلامي تعمل في إطار نماذج تحمل المخاطر والاستراتيجية التي يضعها مجلس الإدارة. ويتم تطبيق الاستراتيجية والسياسات والإجراءات الناتجة عنها من خلال إدارة مخاطر التشغيل والتي ترفع تقاريرها مباشرةً إلى لجنة المخاطر حيث تتمتع إدارة المخاطر بالاستقلالية المطلوبة وتعمل بالتنسيق المستمر مع إدارات الأعمال و التشغيل الأخرى إضافة الى الجهات الرقابية الأخرى في البنك لمساندة أنشطتها.

استمرارية الأعمال :

تهدف إدارة استمرارية الاعمال الى تحديد المخاطر الرئيسية والتهديدات التي يتعرض لها البنك او يواجهها والتأثيرات المحتملة والمترتبة على هذه التهديدات والتي من شأنها أن تعيق استمرارية الاعمال لدى البنك وقد يترتب عليها خسائر مالية ، قانونية ، او تهديدات من شأنها أن تؤثر على سمعة البنك حيث تقوم بتقديم اطار العمل الذي يوفر القدرة على الاستجابة للكوارث والازمات والتهديدات وبما يضمن مصالح البنك واصوله وعملائه وسمعته وذلك من خلال دراسة تحليل الاثر المترتب على انقطاع الاعمال وتوفير الآليات والخطط والسياسات لضمان القدرة على الاستجابة مع هذه الحالات وبالتعاون مع مراكز العمل المختلفة لوضع الاجراءات ومواقع العمل البديلة والتأكد من فاعليتها من خلال اجراء الفحوصات الدورية اللازمة بالإضافة الى اعداد خطط استمرارية الاعمال وادارة الطوارئ والكوارث والازمات

مخاطر أمن المعلومات :

تشرف إدارة من المعلومات على عملية تحديد المخاطر التكنولوجية. وتقوم بإبلاغ لجنة امن المعلومات بانتظام عن التحديات والمخاطر التكنولوجية الهامة، إلى جانب إجراء تقييم منتظم لفعالية الضوابط الأمنية للمخاطر التكنولوجية.

اما المتابعة اليومية فتتم تفويضها من خلال هيكل إشرافي بإدارة امن المعلومات تابع لقطاع المخاطر، وإطار متماسك للتحكم بالمخاطر التكنولوجية. ولهذا السبب، شهد عام ٢٠١٧ تعزيزاً إضافياً لإطار عمل إدارة امن المعلومات عبر تحسين إدارة الموارد والقدرة الوظيفية على حد سواء.

ذلك وبالإضافة بانه تم تعزيز إدارة امن المعلومات أيضا بتطبيق المزيد من أنظمة حماية البيانات وتحسين البنية التحتية التي تضمن المحافظة علي بيانات العملاء، استمرارية العمل وتعزيز مواقع الحفاظ على البيانات في حالات الكوارث. ومن المتوقع أن يستمر هذا التطوير الحثيث في نهج اداره امن المعلومات ضمن استراتيجية محدده حتى عام ٢٠٢٠.

قطاع التدقيق الداخلي

يعتبر قطاع التدقيق الداخلي خط الدفاع الثالث من أهم القطاعات الرقابية في البنك وتقوم لجنة التدقيق الداخلي التي تتبع لمجلس الإدارة مباشرة بتعيين رئيس قطاع التدقيق – بعد موافقة مصرف قطر المركزي – وموظفي التدقيق الداخلي وتحديد رواتبهم ومكافآتهم وترقياتهم أو إنهاء خدماتهم ، وكل ما يتعلق بهؤلاء الموظفين من أمور إدارية أو مالية وفقا لسياسات الموارد البشرية المعتمدة من مجلس الإدارة بما يحقق الاستقلالية التامة لإدارة التدقيق الداخلي ومسئولي المتابعة والالتزام ، والمدققين الداخليين من المتخصصين في مسائل التدقيق ويتمتعون بمؤهلات مهنية وشخصية رفيعة بما يسهم في تحسين مستوى أداء البنك.

ويشكل التدقيق الداخلي أداة من أدوات مجلس الإدارة التي يتابع عمليات الرقابة الداخلية ، و يرفع التدقيق تقاريره مباشرة إلى لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة وتقوم لجنة التدقيق بالطلب من التدقيق الداخلي بأداء بعض الواجبات وابلاغهم مباشرة بالنتائج ، وتزويدها بتقارير عن اتصال التدقيق الداخلي بالإدارات الأخرى بالبنك تمكنهم من اتخاذ القرار السليم بشأن هذا التقرير.

نتائج المراجعة السنوية لفاعلية إجراءات الرقابة الداخلية :

يتمتع البنك بنظام رقابة داخلي متكامل و سليم وفعال من حيث التصميم والتطبيق ، جنبه الكثير من المخاطر المحتملة ويتم تقييم هذا النظام بشكل مستمر والعمل على تحسينه وزيادة فاعليته كلما تبين وجود فجوات رقابية أو وجدت فرص وذلك لما يتمتع به البنك سواء من حيث السياسات والإجراءات التي تحكم نظام العمل ويعمل البنك على تحديث ومراجعة تلك السياسات والإجراءات بشكل دوري للتحقق من كفايتها وملائمته أو متابعة البنك لأحدث التقنيات والمستجدات المصرفية والمالية والخدمات الالكترونية والذي يسعى من خلال الى تنفيذ معظم العمليات في البنك بشكل آلي من خلال العديد من الأنظمة الإلكترونية مما يحد من الأخطاء ويقلل فرص الاحتيال وأيضا لدى البنك قطاعات متخصصة في مجال المراجعة الداخلية والالتزام وإدارة المخاطر المختلفة ومما يعطي الفاعلية لعملية التدقيق التداخلي :

- وجود لجنة تدقيق فعالة منبثقة من مجلس الإدارة تشرف على المراجعين الداخليين والخارجيين مما يعزز من استقلاليتهم ويقدم لها بصفة دورية ومنتظمة تقارير عن الوحدات والأنشطة محل المراجعة.

- يتم مراجعة مدى كفاية وفعالية نظام الرقابة الداخلية بشكل مستمر من قبل مجموعة المراجعة الداخلية وفقاً لخطة سنوية معتمدة من قبل لجنة التدقيق كما يتم مراجعة بعض جوانب الرقابة الداخلية بشكل دوري من قبل المراجعين الخارجيين وكذلك من خلال أعمال الفحص التي تتم من قبل مصرف قطر المركزي.

- إيلاء إدارة البنك العناية الكافية لنتائج مراجعة نظام الرقابة الداخلية والتي تتمثل في مدى كفاية وفاعلية بعض الإجراءات الرقابية ، وعلى الأخص اذا كانت هناك حالات إخفاق بحيث يتم التعامل مع أية ملاحظات تتكشف بجدية والعمل على متابعة تصويبها ووضع الضوابط الكفيلة بعدم تكرارها من خلال إدارة البنك .

الالتزام والامتثال المؤسسي ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

يتحقق نظام الالتزام الفعال من خلال موظفين مؤهلين وأنظمة حديثة التقنية، وتتوفر تلك العناصر في إدارة الالتزام والامتثال المؤسسي ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في بنك قطر الدولي الإسلامي، ويتمتع نظام الالتزام في البنك بالمرونة التي تساعده على المحافظة على بيئة صحية وسليمة للامتثال المؤسسي والالتزام بقانون رادع وفعال لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وذلك لحماية البنك من المخاطر المحتملة. بالإضافة إلى الحفاظ علي سمعة البنك مع تخفيض التكاليف التي قد تنشأ في حالة عدم الالتزام والامتثال للتعليمات. ولتمكين إدارة الالتزام والامتثال المؤسسي من أداء واجباتها ومسؤولياتها، تحظي الادارة بالصلاحيات اللازمة للتعامل والتحقق من جميع التجاوزات كما أن لها صلاحيات غير مقيدة للوصول للمعلومات والسجلات والأفراد وعمليات البنك.

تتولى إدارة الالتزام والامتثال المؤسسي ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب مسؤوليات الإشراف على الالتزام والامتثال لكل من التشريعات والتوجيهات والتعليمات الصادرة من مصرف قطر المركزي بالإضافة إلى السلطات المختصة الأخرى التي تنظم عمل البنك في دولة قطر وأي

سلطة قضائية أخرى معمول بها. وتشمل واجبات الادارة على سبيل المثال لا الحصر التأكد من الالتزام والامتثال لتعليمات مصرف قطر المركزي وأفضل الممارسات والمعايير الدولية بالإضافة إلى التقيد بالقوانين واللوائح القطرية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

تم تطبيق نظام متابعة الالتزام ومراقبته (CMAT) واختباره بنجاح لتبنى أفضل الممارسات في مجال البنوك. وتجري جميع عمليات متابعة الالتزام ومراقبته في إطار العمل المعتمد وفقاً لأفضل الممارسات العالمية. وتشمل هذه التقارير إطار نطاق العمل والتي يتم إصدارها قبل كل عملية مراجعة، يتبعها إجراء الاختبارات المكتبية والميدانية التي يتم إجرائها لتحليل مدى الالتزام والامتثال للمتطلبات التشريعية. هذا ويتم تصنيف النتائج وفقاً للمخاطر كما يتم تقييم التقرير ككل وفقا لمصفوفة المخاطر المعمول بها. بالإضافة إلى ذلك، يتم اختبار اللوائح الاحترازية المطبقة والبيانات الدورية المقدمة إلى مصرف قطر المركزي من منظور الالتزام والامتثال المؤسسي.

تتمثل استراتيجية مكافحة الجرائم المالية في بنك قطر الدولي الإسلامي بشكل رئيسي في تنفيذ إطار العمل لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بنجاح للتأكد من أن البنك يعمل وفقا للمبادئ التوجيهية / التعليمات واعتماد أفضل المعايير المحلية والدولية، وبالتالي الحفاظ على ثقة المساهمين في البنك.

وبشكل دائم ومستمر تتم مراجعة وتحديث أنظمة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في البنك، والتي تشمل إطار العمل في السياسات والإجراءات والأنظمة التقنية التي تغطي مختلف السيناريوهات من أجل تحديد الأنشطة الغير العادية والسلوك المشتبه به.

يتم تقديم التدريب لموظفي البنك على العديد من مواضيع الجرائم المالية لتعزيز ثقافة الالتزام والامتثال في البنك، ولضمان أن جميع الموظفين على قدر كافٍ من استيعاب وتنفيذ واجباتهم اتجاه الالتزام بالتشريعات ومتطلبات قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في قطر وبرنامج العقوبات.

تم تطوير أنظمة للكشف والمنع والوقاية من أي مخاطر محتملة قد يواجها البنك، كما يتم الإبلاغ عن أنشطة العملاء الغير العادية وسلوكهم المشتبه به إلى وحدة المعلومات المالية.

بالإضافة إلى ما سبق، فإن إدارة الالتزام والامتثال المؤسسي ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب دائماً على استعداد وجاهزية تامة لتبني أفضل المعايير الدولية المطبقة على القطاع المالي.

الرقابة الخارجية :

تتولى لجنة التدقيق بالنظر في عروض مناقصات مراقبي الحسابات والمعتمدين من مصرف قطر المركزي والمسجلين بجدول المدققين الخارجيين لدى هيئة قطر للأسواق المالية وفي وزارة الإقتصاد والتجارة و ترفع توصية الى مجلس الإدارة الذي بدوره يرفع هذه التوصية الى الجمعية العامة للمساهمين ، لتعيينه كمدقق خارجي على البنك .

ويتم التعين لمدة سنة واحدة قابلة للتجديد لمدة أو مدد أخرى مماثلة بحد أقصى خمس سنوات متصلة واعتاد البنك على اختيار إحدى المكاتب العالمية والتي تعمل في الدوحة والمعتمدة من مصرف قطر المركزي وهيئة قطر للأسواق المالية وبجدول المحاسبين المعتمدين من وزارة الاقتصاد والتجارة .

وقد تم تكليف مكتب أرنست أند يونغ للسنة الخامسة والأخيرة كمراقب حسابات خارجي للسنة المالية ٢٠١٧ و حيث يشمل العقد معه استيفاء متطلبات مصرف قطر المركزي بما فيها تدقيق البيانات المالية السنوية والمرحلية ، وكذلك مراجعة (التسهيلات الائتمانية والمخصصات ، كفاية رأس المال، نسبة السيولة ، نسبة صافي التمويل المستقر ،تقرير الإجراءات الداخلية لتقييم كفاية رأس المال،

تقرير الاستثمارات المالية والعقارية والشركات الزميلة) وذلك بشكل ربع سنوي .

مهام ومسؤوليات مراقب الحسابات

يقدم مراقب الحسابات تقارير عن كل ما يتعرض له البنك ، من خلال التقارير الدورية والمراجعة لكل البيانات المالية ويتم عرض أي مخالفات فور علمه بها لمجلس الإدارة ووفق النظام الأساسي لمراقب الحسابات حق دعوة الجمعية العامة للانعقاد وفقا لأحكام القانون بالتنسيق مع الجهات الرقابية .

ويرفع مراقب الحسابات تقريرا سنوية للجمعية العامة العادية يقوم بتلاوته أثناء انعقاد الجمعية العامة السنوية ويرسل نسخة منه إلى الهيئة، ومراقب الحسابات في البنك وفق القوانين والأنظمة مسؤول عن صحة البيانات الواردة فيه يتولى مراقب الحسابات ومن مهام مراقب الحسابات حسب النظام الأساسي للبنك :

- تدقيق حسابات البنك وفقاً لقواعد التدقيق المعتمدة ومتطلبات المهنة وأصولها العلمية والفنية وفحص ميزانية البنك وحساب الأرباح والخسائر والتأكد من تطبيق القانون والنظام الأساسي للبنك .

-فحص الأنظمة المالية والإدارية للبنك وأنظمة المراقبة المالية الداخلية لها والتأكد من ملاءمتها لحسن سير أعمال البنك والمحافظة على أموالها .

- التحقق من موجودات البنك وملكيتها لها والتأكد من قانونية الالتزامات المترتبة على البنك وصحتها .

-الاطلاع على قرارات مجلس الإدارة والتعليمات الصادرة عن البنك .

- أي واجبات أخرى يتعين على مراقب الحسابات القيام بها بموجب قانون الشركات التجارية وقانون تنظيم مهنة مراقبة الحسابات وقانون تأسيس مصرف قطر المركزي وتنظيم المؤسسات المالية وتعليمات مصرف قطر المركزي والقوانين والأنظمة ذات العلاقة والأصول المتعارف عليها في تدقيق الحسابات .

ويجب أن يتضمن تقرير مراقب الحسابات:

-أنه قد حصل على المعلومات والبيانات والإيضاحات التي رآها ضرورية لأداء عمله.

- أن البنك يمسك حسابات وسجلات منتظمة وفقاً لقواعد المحاسبة المتعارف عليها عالمياً.

- أن إجراءات التدقيق التي قام بها لحسابات البنك تعتبر كافية في رأيه لتشكل أساساً معقولاً لإبداء رأيه حول المركز المالي ونتائج الأعمال والتدفقات النقدية للشركة وفقاً لقواعد التدقيق المتعارف عليها عالمياً .

-أن البيانات المالية الواردة في تقرير مجلس الإدارة الموجه للجمعية العامة تتفق مع قيود البنك وسجلاتها .

-أن الجرد قد أجري وفقاً للأصول المرعية .

-بيان المخالفات لأحكام قانون الشركات التجارية أو للنظام الأساسي للبنك التي وقعت خلال السنة محل التدقيق ولها أثر جوهري على نتائج أعمال البنك ووضعه المالي، وما إذا كانت هذه المخالفات لا تزال قائمة، وذلك في حدود المعلومات التي توفرت لديه.

الافصاح والشفافية

لدى البنك إجراءات خاصة بالإفصاح سواء الدورية بما يخص البيانات المالية الربعية والنصف سنوية والسنوية .

وتقرير الحوكمة السنوي يتضمن افصاح كامل للسادة المساهمين لجميع البيانات المطلوبة والتي قد يتساءل عنها المساهم بما يخص تطبيق الحوكمة والإدارة السليمة في البنك والتي كانت بنداً رئيسيا يعرض على السادة المساهمين خلال السنوات السابقة .

ومن هذه الإفصاحات والموضحة في هذا التقرير عدد الأسهم التي يمتلكها كل من رئيس وأعضاء المجلس، والإدارة التنفيذية العليا، وكبار المساهمين أو المسيطرين، والبيانات الخاصة بالسيرة الذاتية لأعضاء مجلس الإدارة .

وبالإضافة الى سعادة رئيس مجلس الإدارة ممثل البنك في أي إفصاح الى المساهمين او المستثمرين أو غيرهم عين مجلس الإدارة السيد / عبد الباسط أحمد الشيبي - الرئيس التنفيذي المتحدث الرسمي باسم البنك بغية الافصاح بشكل مستمر عن اي بيانات أو معلومات تتطلب الإفصاح الى المساهمين والمستثمرين.

تضارب المصالح

باستثناء عمليات التمويل الاعتيادية والتي تتم حسب تعليمات وضوابط مصرف قطر المركزي ، والتي تعتبر جميعها من مصلحة البنك وفق أسس وسياسات البنك وبما يحقق مصالحه ، والتي يتم أخذ الموافقات عليها أثناء غياب العضو صاحب عملية التمويل (لا يجوز للعضو حضور المناقشة أو التصويت على العملية) ، لايوجد لدى البنك أي تعاملات أو صفقات جوهرية خلال عام ٢٠١٧ أبرمها البنك مع أي «طرف ذي علاقة» له مصلحة فيها قد تتعارض مع مصلحة البنك. وجاري إجراء تحديث لسياسة التعاملات مع أطراف ذي علاقة ومن في حكمهم.

الإفصاح عن عمليات التداول

يقوم البنك بالإفصاح عن عمليات التداول للسادة أعضاء المجلس، والإدارة التنفيذية العليا وجميع الأشخاص المطلعين والتي يقومون بها على أسهم البنك وسائر أوراقها الماليّة الأخرى من خلال شركة قطر لإيداع الأوراق المالية من خلال إعلامهم بأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية لاتخاذ إجراءاتهم من خلال وقف التداول خلال فترات الحظر على التداول خلال الفترات المحدد من هيئة قطر للأسواق المالية وبورصة قطر .

وجاري تحديث سياسة وإجراءات خاصة تنظم تداول الأشخاص المطلعين على الأوراق المالية التي أصدرها البنك .

حقوق أصحاب المصالح

مساهمي الدولي الإسلامي وحقوقهم :

ساوى البنك بين المساهمين في الحقوق المترتبة على ملكية السهم وذلك حسب القوانين المعمول وبها وحسب النظام الأساسي للبنك حيث لا يوجد أي تميز لمساهم عن غيره من المساهمين بما فيها التصويت على قرارات الجمعية أو في التصويت لاختيار أعضاء مجلس الإدارة حيث يتم منح صوت واحد للسهم الواحد ، ونص النظام الأساسي على حق التصرف في الأسهم بانتقال ملكية الأسهم (المادة ١٢ من النظام الأساسي) متاح لجميع المساهمين حسب قواعد وإجراءات هيئة قطر للأسواق المالية وبورصة قطر دون أي قيود وأن حق الحصول على النصيب المقرر من أرباح الأسهم لمالك لأخر مالك للسهم (المادة ٢٠ من النظام الأساسي) ، إضافة الى أن حق حضور الجمعية العامة والاشتراك في مداولاتها والتصويت على قراراتها حق أساسي لكل مساهم (المادة ٤٢ من النظام الأساسي) .

ونص النظام الأساسي على معلومات يجب على مجلس الإدارة توفيرها للسادة المساهمين الوصول إلى المعلومات وطلبها بما لا يضر بمصالح البنك وعلى الأخص المادة ٣٧ من خلال إتاحتها للمساهمين قبل أسبوع من اجتماع الجمعية العامة للمساهمين لتمكينهم من ممارسة حقوقهم إضافة الى نشر البيانات المالية الربعية والنصف سنوية والسنوية في الصحف المحلية وعلى موقع البنك وفي موقع بورصة قطر.

سجل المساهمين:

يحتفظ البنك بنسخة محدثة من سجل المساهمين من خلال الحصول عليها شهرياً من قبل شركة قطر للإيداع المركزي للأوراق المالية، إضافة الى الحصول على نسخ حديثة عند الحاجة أو عند اجتماعات الجمعيات العمومية للمساهمين ، ويتضمن النظام الأساسي للبنك (المادة ١٠) السماح للمساهمين الاطلاع مجاناً على سجل المساهمين وطلب أي تصحيح في البيانات من خلال الجهة المودعة اذا تبين ذلك في حال عدم وجود اي تعلميات قوانين الهيئات الرقابية على ذلك .

ويقوم البنك بمراجعة و تحديث المعلومات الواردة من جهة الإيداع ، وتوفير كافة المعلومات التي تهم المساهمين على الموقع الالكتروني للبنك بغية تمكينهم من ممارسة حقوقهم على الوجه الأمثل .

حقوق المساهمين في الجمعيات العامة:

يولي الدولي الإسلامي أهمية خاصة للمساهمين بغية حثهم على المشاركة في الجمعيات العامة للاستماع الى آرائهم وتوصياتهم وقد تضمن النظام الأساسي للبنك تنظيم حقوق المساهمين المتعلقة باجتماع الجمعية العامة ومن هذه الحقوق :

١. حق المساهم أو المساهمين المالكين ما لا يقل عن (١٠٪) من رأس مال الشركة، ولأسباب جدية طلب دعوة الجمعية العامة للانعقاد، حسب نص المادة ٣٩ من النظام الأساسي التي أكدت على المادة ١٢٤ من قانون الشركات التجارية بوجوب التزام مجلس الإدارة بدعوة الجمعية العامة للانعقاد متى طلب إليه ذلك مساهم أو مساهمون يملكون ما لا يقل عن (١٠٪) من رأس المال، ولأسباب جدية، وذلك خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ الطلب .

٢. التزام مجلس الإدارة بالدعوة لانعقاد الجمعية العامة غير العادية متى طلب مساهمين يمثلون (٢٥٪) من رأس مال البنك ممارسة حقهم بالدعوة لانعقاد الجمعية العامة غير العادية.

٣. حق المساهم أو المساهمين الذين يملكون ١٠ ٪ من رأس المال أو أقل طلب إضافة أي بند أو مسائل معينة على جدول أعمال الجمعية العامة العادية وعلى مجلس الإدارة إدراجها أو كان من حق الجمعية أن تقرر مناقشة هذه المواضيع .

٤. حق كل مساهم حسب المادة (٤٢) حضور اجتماعات الجمعية العامة، أو توكيل من يشاء عدا أعضاء مجلس الإدارة وللمساهم مناقشة تقرير مجلس الإدارة وتقرير مراقبي الحسابات والميزانية السنوية وحساب الأرباح والخسائر وللمساهم توجيه مناقشة مجلس الإدارة وتوجيه الأسئلة إلى أعضاء المجلس والتزامهم بالإجابة عليها بالقدر الذي لا يعرّض مصلحة البنك للضرر وللمساهم الاحتكام الى الجمعية العامة حسب المادة (٤٦) من النظام الأساسي. وقد حدد النظام الأساسي حد أدنى لطرق وأساليب الدعوة لضمان علم المساهم بانعقاد الجمعية وبجدول الأعمال .

٥. حق المساهم في توكيل مساهم أخر بموجب توكيل خاص كتابةً مساهما آخر من غير أعضاء المجلس في حضور اجتماع الجمعية العامة، ووفق المادة (٤٢) يجب أن ألا يزيد عدد الأسهم التي يحوزها الوكيل بهذه الصفة على (٥٪) من أسهم رأس مال البنك. ويمثل المساهمين القصر والمحجور عليهم النائبون عنهم قانوناً .

٦. حق المساهم في التصويت على قرارات الجمعية العامة، أو الاعتراض أو المخالفة على القرارات وقد أوجبت المادة (٤٨) بتسجيل اصوات المساهمين التي خالفت القرار .

٧. وفقاً للمادة (٧٤) من النظام الأساسي التي نصت على أن يسري أحكام قانون الشركات التجارية رقم ١١ لعام ٢٠١٥ في كل ما لم يرد فيه نص وحسب المادة رقم ١٣٦ من القانون المذكور لكل مساهم الحق في الاعتراض على أي قرار يرى أنه يصدر لمصلحة فئة معينة من المساهمين أو يضر بها أو يجلب نفعاً خاصاً لأعضاء المجلس أو غيرهم دون اعتبار لمصلحة البنك وإثباته في محضر الاجتماع، وحقه في إبطال ما اعترض عليه من قرارات وفقا لأحكام القانون في هذا الشأن.

موعد ومكان اجتماعات الجمعية العامة العادية وغير العادية والتصويت على قرارات الجمعية العامة :

يتم تحديد مكان وزمان اجتماع الجمعيات العامة للمساهمين بناء على موافقة الإدارة المختصة بوزارة الاقتصاد والتجارة ، وتم التعارف على عقد الاجتماع السنوي للبنك بمدينة الدوحة وهو مركز البنك الرئيس وبمواعيد مسائية بغية إتاحة الفرصة لأكبر عدد من المساهمين لحضور الجمعيات العامة ويتم الدعوة الاجتماع مرفقاً بها جدول الأعمال مع كافة البيانات والتوضيحات والتقارير اللازمة لانعقاد الاجتماع والمنصوص عليها وذلك من خلال النشر في الصحف المحلية على موقع البنك الإلكتروني بعد إعلام هيئة قطر للأسواق المالية وبورصة قطر التي تقوم هي أيضاً بنشر هذه البيانات على موقع البورصة ويتم توزيعها أثناء وقبل اجتماع الجمعية في المكان المحدد توزيع .

ويتاح للمساهم لاحقاً سواء عن طريق موقع البنك مباشرة أو عن الإعلان في الصحف العلم بالموضوعات المدرجة بجدول الأعمال وما يستجد منها مصحوبة بمعلومات كافية تمكنهم من اتخاذ قراراتهم، ويقوم البنك بالإفصاح عن نتائج الجمعية العامة فور انتهائها، ويتم إيداع نسخة من محضر الاجتماع للجمعيات العامة لدى كل من الإدارة المختصة بوزارة الاقتصاد والتجارة وهيئة قطر للأسواق المالية .

تم عقد الجمعية العامة العادية للمساهمين خلال عام ٢٠١٧م عن السنة المالية ٢٠١٦م بتاريخ ٢٠١٧/٠٤/٠٣م بنسبة حضور ٦٤٪ من مجموع أسهم البنك .

والتصويت في البنك هو حق المساهم يمارسه بنفسه أو عن طريق من يمثله قانوناً ولا يوجد في النظام الأساسي أو في القوانين ما يسمح بالتنازل عنه أو إلغاؤه ولا يوجد أيضا أي قيد أو إجراء قد يؤدي إلى إعاقة استخدام المساهم لحقه في التصويت، ويتم اتاحة هذا الحق للمساهم لممارسة حقه في التصويت وتيسير إجراءاته .

حقوق المساهمين في انتخاب أعضاء المجلس

خلال اجتماع الجمعية العامة العادية بعام ٢٠١٧ تم انتخاب أعضاء مجلس الإدارة جدد ووفق النظام الأساسي يتم اختيار ثلاثة أعضاء من المستقلين (الثلث) وستة أعضاء من المساهمين وذلك بالاقتراع السري وفق قواعد التصويت التراكمي المعتمد من هيئة قطر لأسواق المالة وذلك بعد إتباع إجراءات محددة لذلك بما فيها استيفاء موافقة مصرف قطر المركزي على المرشحين والاعلان عن المرشحين في الجمعية العامة للمساهمين وعرض اي توضيح مطلوب للمساهمين عن المرشحين .

ومن خلال الاجتماع المذكور تم تعيين أعضاء مجلس الإدارة بالتزكية نظراً لمساواة عدد المرشحين لعدد أعضاء مجلس الإدارة المطلوبين .

توزيع الأرباح على المساهمين:

ذكرت المادة (٦٦) من النظام الأساسي للبنك نسبة لا تقل عن ٥٪ كحد أدنى من الأرباح الصافية لتوزيعها على المساهمين -ولدى البنك سياسة خاصة بتوزيع الأرباح على المساهمين علماً أن البنك قد وزع أرباح على المساهمين تعادل ٤٠٪ كعائد على السهم والتي تقارب ٨٠٪ من صافي الأرباح السنوية لعام ٢٠١٧م .

وتنص المادة ٢٠ من النظام الأساسي أيضا أن الأحقية في الحصول على الأرباح لأخر مالك للسهم في سجلات البنك .

ويستحق المساهم حصته في الأرباح وفق النظام الأساسي للبنك حسب الضوابط التي تحددها هيئة قطر لأسواق المالية وبورصة قطر أي للمساهمين المسجلين بسجل المساهمين لدى جهة الإيداع في نهاية تداول يوم انعقاد الجمعية العامة.

حقوق المساهمين المتعلقة بالصفقات الكبرى (حماية مساهمي الأقلية)

إن إجراءات البنك ولوائح الداخلية تؤمن تحقيق العدل والمساواة بين جميع المساهمين وحماية مساهمي الأقلية من الاستغلال بشكل مباشر أو غير مباشر، كما تضمن حصول كل المساهمين على معلومات متساوية وعدم وجود عوائق قد تعرقل عملية التصويت ، كما توفر لكبار و صغار المساهمين فرص المشاركة في عملية التصويت بحيث أعطى لكل سهم صوت وحق الاستفسار عن أي بند بالقوائم المالية أو غيرها ، وإلزام أعضاء مجلس الإدارة والمسؤولين الرئيسيين بالبنك بالإفصاح عما إذا كانت لهم مصلحة مادية في أي عملية أو موضوع يمس البنك بشكل مباشر أو غير مباشر أو عن هيكل رأس المال وعن المالكين الكبار بما يزيد عن ٥٪ سواء بشكل مباشر أو غير مباشر وفق ما هو مرفق .

وجاري تعديل النظام الأساسي للبنك لوضع آلية محددة لحماية حقوق المساهمين بصفة عامة والأقلية بصفة خاصة حال إبرام البنك صفقات كبيرة قد تضر بمصالحهم أو تخل بملكية رأس مال البنك

المحافظة على حقوق أصحاب المصالح من غير المساهمين

تلتزم إجراءات ولوائح ونظم البنك الداخلية باحترام الحقوق القانونية لأصحاب المصالح المرتبطة بالبنك مثل زبائن البنك والعاملين به والموردين وأي هيئات أو جمعيات تمثلهم وتتيح لهم المشاركة في الرقابة على أنشطة البنك والحصول على معلومات يمكن الاعتماد عليها ذات صلة بمصالحهم في الوقت المناسب وبالقدر الكافي وعلى أساس منتظم من خلال وحدة الحوكمة بالبنك والمسؤولة عن تمكين أصحاب المصالح وبشكل محايد من الاتصال بمجلس الإدارة من خلال أمين سر البنك للإعراب عن اهتمامهم بشأن أي ممارسات غير قانونية أو أخلاقية في حال وجودها .

وجاري إعداد آلية مكتوبة تحدد إجراءات تقديم تظلم أصحاب المصالح من قرارات وتصرفات المسؤولين بالبنك والإدارة التنفيذية العليا بها، الى جانب الآلية المعتمدة في البنك لتلقي وفحص شكاوي أصحاب المصالح من العملاء والمساهمين لتقديم مقترحاتهم وبلاغاتهم بشأن كل ما يمس مصالح البنك وأموالها وذلك بشكل سري ومضمون من خلال إدارة خاصة بذلك .

الدولي الإسلامي في خدمة المجتمع - المسؤولية الاجتماعية

إنطلاقا من واجبه تجاه المجتمع القطري والمساهمة في نهضة دولة قطر فإن الدولي الإسلامي يضع مسؤوليته الاجتماعية كأولوية أساسية ويراعي في مختلف أنشطته أن تقدم هذه الأنشطة فضلا عن الجانب الاقتصادي قيمة مضافة للمجتمع القطري ولذلك فإن الدولي الإسلامي يحرص على:

- المساهمة بشكل فعال في عملية التقطير واستقطاب القطريين والقطريات الى كادر البنك .
- المشاركة بفعالية في دعم مسيرة التعليم والتأهيل والتدريب للشبان القطريين والشابات القطريات وذلك عبر تدريبهم في مختلف فروع البنك بالاختصاصات المصرفية والإدارية خلال العطلة الصيفية.
- دعم الجهود الآيلة إلى ترسيخ المفاهيم المؤسساتية للعمل وتطوير مفاهيم الإبداع في مختلف المجالات وذلك عبر المشاركة في الندوات والمحاضرات والمؤتمرات التي تحض على ذلك
- دعم المدارس والمؤسسات التعليمية والأكاديمية وذلك عبر مشاركة البنك في عدد من الفعاليات التي تقوم بها بغية دعمها وتوفير موارد مناسبة لإقامة نشاطات تغني العملية التعليمية وتسهم في تطورها .
- دعم الرياضة حيث يقوم البنك برعاية فعاليات مختلفة كالبطولات الرياضية أو أندية وفرق رياضية وذلك بهدف المشاركة في تطوير الرياضة التي تشكل جانبا مهما من جوانب التطوير المجتمعي.
- المشاركة في الجهد النوعي الذي يضفي مزيداً من الحيوية على صورة قطر وابداعاتها باعتبارها مركز استقطاب يقام فيه الكثير من الفعاليات والمؤتمرات والنشاطات ويحرص الدولي الإسلامي على المشاركة بفعالية ورعاية الكثير من هذه المؤتمرات .
- اعترافا بدوره في خدمة المجتمع كرمت جامعة قطر الدولي الإسلامي خلال الحفل السنوي الذي أقامه مركز الخدمات المهنية بالجامعة لتكريم شركائها من جهات العمل الذين يتعاونون معها في تحقيق رؤيتها وبرامجها ويشاركونها أنشطتها المتعلقة بالتدريب والتأهيل وفرص العمل.
- حصل الدولي الإسلامي على جائزة أفضل بنك داعم لبرنامج الضمين والتي يمنحها بنك قطر للتنمية لأهم البنوك المحلية الداعمة لبرنامج التمويل غير المباشر «الضمين» والخاص بالشركات الصغيرة والمتوسطة ورواد الأعمال وهو جانب يقدم قيمة مضافة كبيرة للمجتمع ويسهم في التنمية الافقية للاقتصاد القطري.
- وتأكيدا على تعزيز قيم العمل كرم الدولي الإسلامي عدداً من قدامى موظفيه تقديراً لهم على خدمتهم الطويلة وتفانيهم في العمل واخلاصهم للبنك وللعملاء.
- وقد خصص الدولي الإسلامي نسبة ٢,٥٪ من صافي أرباحه سنوياً تسدد لصندوق دعم الأنشطة الاجتماعية والثقافية في الدولة.

المخالفات

لا يوجد على الدولي الإسلامي أي مخالفات أو جزاءات خلال عام ٢٠١٧ خلال السنة وقعت عليها لعدم التزامها بتطبيق أي من مبادئ أو أحكام نظام الحوكمة .

وباستثناء بعض المخالفات البسيطة نتيجة الأعمال اليومية والاعتيادية من خلال الأعمال التشغيلية للبنك والتي تمت معالجتها من إدارة البنك والتي ليس لها أي أثر فعلي على أعمال البنك لا يوجد على الدولي الإسلامي أي مخالفات أو جزاءات خلال عام ٢٠١٧ .

العقوبات والجزاءات المفروضة على البنك

لا توجد غرامات ذات أثر جوهري فُرضت على البنك خلال العام المالي ٢٠١٧م ومعظم ما فُرض على البنك في هذا الشأن، هو جزاءات لأعمال تشغيلية وقد تمت معالجتها في حينها.

التصنيف

قامت وكالة التصنيف الدولية فيتش " Fitch" في شهر أغسطس ٢٠١٧ بتأكيد التصنيف الائتماني لبنك قطر الدولي الإسلامي عند (A) مع نظرة مستقبلية سلبية.

كما قامت شركة موديز بتأكيد تصنيف الائتماني "Moody's rating" في شهر يوليو ٢٠١٧" بالتصنيف الائتماني لبنك قطر الدولي الإسلامي عند (A2) مع نظرة مستقبلية سلبية .

كما قامت شركة كابيتال انتليجنس للتصنيف الائتماني "Capital Intelligence rating" في شهر ابريل ٢٠١٧ باعادة التصنيف الائتماني لبنك قطر الدولي الإسلامي عند (A) مع نظرة مستقبلية مستقرة

الإفصاح عن أي نزاع أو خصومة تكون البنك طرفا فيها بما فيها التحكيم، والدعاوى القضائية.

في إطار سعي الدولي الإسلامي الإفصاح والشفافية لمساهميه بشكل مستمر أفصح البنك عن الدعاوى والأحكام التي كان طرف فيها خلال عام ٢٠١٧ أو تم إبلاغه بها خلال عام ٢٠١٧ وهي :

- رفع دعوى قضائية رقم ٢٠١٧/١٨٩ – بالمحكمة الابتدائية من المساهم/ عبد الله أحمد طاهر قام ، ضد بنك قطر الدولي الإسلامي والتي يطلب فيها ببطلان اجراءات انتخابات مجلس الإدارة للبنك التي تمت بتاريخ ٢٠١٧/٤/٣وإلزام البنك بإدراج اسمه كمرشح مستقل لعضوية مجلس الإدارة، وإلزام البنك بمصاريف الدعوى والتعويض عما لحقه من أضرار.

- رفع دعوى قضائية من قبل المساهم / عبد الله أحمد طاهر رقم ٢٠١٧/١٦٥٣ – بالمحكمة الابتدائية، ضد بنك قطر الدولي الإسلامي والتي يطلب فيها ببطلان إجراءات الدعوة لانعقاد الجمعية غير العادية للبنك بتاريخ ٢٠١٦/٤/١٩ وبطلان التصويت على قرار تعديل النظام الأساسي للبنك وكذلك بطلان القرارات الصادرة عن الجمعية وإلزام البنك بمصاريف الدعوى.

- صدور حكم المحكمة الابتدائية الكلية بتاريخ ٢٠١٧/١/٣١م في الدعوى رقم ٢٦٦٣ لسنة ٢٠١٦ المقامة من بنك قطر الدولي الإسلامي ضد وزير الاقتصاد والتجارة بصفته، بطلب الحكم بإلغاء قرار مدير إدارة مراقبة الشركات الصادر بتاريخ ٢٠١٦/٢/٢٣ بتوقيع جزاء مالي وقدره مليون ريال قطري على البنك و قضت المحكمة بإلغاء القرار رقم (١) لسنة ٢٠١٦ الصادر بتاريخ ٢٠١٦/٢/٢٣ من مدير إدارة مراقبة الشركات بوزارة الاقتصاد والتجارة.

- صدور حكم المحكمة الابتدائية الكلية – الدائرة التاسعة ، اصدرت بتاريخ ٢٠١٦/١٢/٢٩ قرارها بشطب الدعوى رقم ٢٠١٦/٣٩٦ المرفوعة من المدعي السيد / عبد الله بن ناصر المسند ضد بنك قطر الدولي الإسلامي وآخرين بطلب " الحكم ببطلان تملك واستحواذ شركة مجموعة إزدان القابضة على نسبة ٢٢,٦٦٪ من رأس مال البنك . " وذلك وفقاً لمكتب المحاماة الخارجي للبنك.

وبخلاف ما تم ذكره والنزاعات والخلافات القضائية والتي البنك طرف فيها بموجب عمله التشغيلي اليومي كالمتطلبات الدورية للعملاء المتخلفين عن السداد لا يوجد نزاعات قضائية جوهرية على البنك.

الإفصاح عن التعاملات والصفقات التي تبرمها البنك مع أي "طرف ذي علاقة".

باستثناء التعاملات العادية في عمليات التمويل ضمن حدود وتعليمات مصرف قطر المركزي لا يوجد تعاملات وصفقات جوهرية بين البنك وأطراف ذات علاقة خلال عام ٢٠١٧ .

الهيكل القانوني لبنك قطر الدولي الإسلامي

بنك قطر الدولي الإسلامي شركة قطرية مساهمة عامة تعمل تحت مظلة وإشراف مصرف قطر المركزي وتخضع للقوانين والأحكام التي تنظم عمل البنوك في دولة قطر وخاصة قانون مصرف قطر المركزي رقم ١٣ لسنة ٢٠١٢ وقانون الشركات التجارية وتعديلاته رقم (١١) لعام ٢٠١٥ ولائحة هيئة قطر للأسواق المالية وبورصة قطر.

مجال عمل البنك تقديم كافة أنواع الخدمات المصرفية والتمويل الإسلامي رقم السجل التجاري ١٣٠٢٣ .

رقم الترخيص لمصرف قطر المركزي ر.م/١٩٩١/١٤

رأس المال المصرح به ١,٥١٣,٦٨٧,٤٩٠ ر.ق .

رأس المال المدفوع ١,٥١٣,٦٨٧,٤٩٠ ر.ق .

عدد الأسهم ١٥١,٤ مليون سهم (بقيمة اسمية ١٠ ريال للسهم) .

معلومات عامة

- سنة التأسيس : ١٩٩٠ م
- عدد الموظفين : ٤٧٣

عدد الفروع : الفرع الرئيسي - شارع حمد الكبير (أ) ، ١٨ فرع (ب) ، ٢ فرع (ج)

- رئيس مجلس الإدارة : الشيخ د. خالد بن ثاني بن عبد الله آل ثاني
- الرئيس التنفيذي: عبد الباسط أحمد الشيبي
- الموقع الإلكتروني: http://www.qiib.com.qa
- العنوان: الدوحة - قطر
- صندوق بريد ٦٦٤

السيرة الذاتية لأعضاء مجلس الإدارة

الشيخ/ د. خالد بن ثاني بن عبد الله آل ثاني
ممثلاً عن شركة دانة الصفاة التجارية
رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب

تاريخ أول تعيين في مجلس الإدارة : ١٩٩٦/٤/٢٤م .
تاريخ بدء العضوية الحالية : ٣ / ٤ / ٢٠١٧ م .
المؤهلات العلمية:
بكالوريوس في الإدارة والتكنولوجيا للمصانع - الولايات المتحدة الامريكية.
العضوية في مجال الإدارة الحالية :
- **مجموعة إزدان القابضة**
- **مجموعة الرعاية الطبية**

الشيخ/ عبد الله بن ثاني بن عبد الله آل ثاني
ممثل شركة التقى للعقارات والمقاولات
نائب رئيس مجلس الإدارة

تاريخ أول تعيين في مجلس الإدارة : ٢٠٠٢/٠٤/١٥م.
تاريخ بدء العضوية الحالية : ٣ / ٤ / ٢٠١٧ م .
المؤهلات العلمية:
بكالوريوس إدارة أعمال
العضوية في مجالس الإدارة الحالية :
- **مجموعة الرعاية الطبية**
- الشركة الإسلامية القطرية للتأمين
- **مجموعة إزدان القابضة**

الشيخ/ تركي بن خالد بن ثاني آل ثاني
ممثل شركة اسيار للتجارة
عضو مجلس الإدارة

تاريخ التعيين في مجلس الإدارة أول مرة : ٢٠١٤/٣/١١م.
تاريخ بدء العضوية الحالية : ٣ / ٤ / ٢٠١٧ م .
المؤهلات العلمية:
بكالوريوس إدارة أعمال
عضوية مجلس الإدارة الحالية :
- **مجموعة إزدان القابضة .**
- **مجموعة الرعاية الطبية**

السيرة الذاتية لأعضاء مجلس الإدارة (تتمة)

السيد/ علي عبد الرحمن الهاشمي
ممثل شركة فسيل للأعمال والعقارات
عضو مجلس الإدارة

تاريخ التعيين في مجلس الإدارة أول مرة : ٢٠٠٨/٣/٢٠ م.
تاريخ بدء العضوية الحالية : ٣ / ٤ / ٢٠١٧ م .
المؤهلات العلمية
- : ماجستير إدارة أعمال - بريطانيا ٢٠٠١م.
الوظيفة الحالية :
- رجل أعمال ومستشار اقتصادي
العضوية الحالية في مجالس الإدارات:
- شركة المجموعة الإسلامية القابضة.
- الشركة الإسلامية القطرية للتأمين .
بعض الخبرات العملية السابقة:
- الرئيس التنفيذي لشركة مكين القابضة من ٢٠٠٧/٩م وحتى ٢٠١٤/٣ م.
- المدير العام للهيئة العامة لشؤون القاصرين ٢٠٠٣ - ٢٠٠٦.
- نائب رئيس مجلس إدارة شركة عقار للتطوير والاستثمار العقاري ٢٠٠٢ - ٢٠٠٦م..
- رئيس مجلس إدارة مركز قطر الثقافي الإسلامي (فنار).
- عضو مجلس إدارة صندوق الزكاة ٢٠٠٥م حتى الآن.

السيد/ حسن عبد الله حسن الذوادي
عضو مجلس الإدارة

تاريخ التعيين في مجلس الإدارة أول مرة : ٢٠١٤/٣/١١ م.
تاريخ بدء العضوية الحالية : ٣ / ٤ / ٢٠١٧ م .
المؤهلات العلمية:
- بكالوريوس في القانون من جامعة شيفيلد في بريطانيا ويتقن ٤ لغات، العربية والإنجليزية والفرنسية والاسبانية..
الوظيفة الحالية :
- الأمين العام للجنة العليا للمشاريع والارث
بعض الخبرات العملية السابقة:
- أمين عام للجنة العليا لقطر ٢٠٢٢.
- مدير إدارة الشؤون القانونية في جهاز قطر للاستثمار وقطر القابضة.
- مؤسسة قطر للبترول - إدارة الشؤون القانونية.

السيد/ راشد ناصر راشد سريع الكعبي
عضو مجلس الإدارة

- تاريخ التعيين في مجلس الإدارة أول مرة : ٣ / ٤ / ٢٠١٧ م .
- تاريخ بدء العضوية الحالية : ٣ / ٤ / ٢٠١٧ م .
المؤهلات العلمية:
بكالوريوس في القانون .
العضوية الحالية في مجالس الإدارات:
- الشركة الإسلامية القطرية للتأمين.
- شركة المجموعة الإسلامية القابضة
- بنك عودة لبنان .
الوظيفة الحالية :
- رجل أعمال يقوم بإدارة استثماراته الخاصة وعلى الأخص شركة مجموعة آل سريع القابضة والتي لديها استثمارات متعددة في المجال العقاري والصناعي والسياحي والفندقي

السيرة الذاتية لأعضاء مجلس الإدارة (تتمة)

السيد / د . يحيى حمد بطي الجفالي النعيمي
ممثل شركة فسيل للأعمال والعقارات
عضو مجلس الإدارة

تاريخ التعيين في مجلس الإدارة أول مرة : ٢٠١٧/٤/٣ م.
تاريخ بدء العضوية الحالية : ٣ / ٤ / ٢٠١٧ م .
المؤهلات العلمية:
- بكالوريوس شريعة وماجستير فقه مقارن .
- دكتوراه في الاقتصاد والتمويل (اقتصاد ومصارف وإسلامية) .
الوظيفة الحالية :
أستاذ جامعي في جامعة قطر .
بعض الخبرات السابقة :
- مساعد رئيس قسم الدعوة والارشاد بوزارة الأوقاف والشؤون الاسلامية
- معيد سابق في جامعة قطر .
- رئيس قسم الدعوة والارشاد .

السيد/ هشام مصطفى محمد السحتري
ممثلاً عن الشركة الإسلامية القطرية للتأمين
عضو مجلس الإدارة

تاريخ التعيين في مجلس الإدارة أول مرة : ٢٠٠٨/٣/٢٠ م.
تاريخ بدء العضوية الحالية : ٣ / ٤ / ٢٠١٧ م .
المؤهلات العلمية :
بكالوريوس هندسة معمارية - جامعة الأزهر
الوظيفة الحالية :
الرئيس التنفيذي : من العام ٢٠١٢ وحتى الان، الرئيس التنفيذي مجموعة صك القابضة.
العضوية الحالية في مجالس الإدارات:
- الشركة الإسلامية القطرية للتأمين
- شركة مجموعة إزدان القابضة
بعض الخبرات العملية السابقة:
مدير عام - من عام ١٩٩٦ حتى عام ١٩٩٩ مدير عام لمجموعة ثاني بن عبدالله للإسكان.
عضو مجلس إدارة والرئيس التنفيذي— من عام ١٩٩٩ حتى عام ٢٠١١ عضو مجلس إدارة شركة إزدان العقارية.

لسيد/ / وليد أحمد ابراهيم السعدي
ممثلاً عن شركة مجموعة الرعاية الطبية
عضو مجلس الإدارة

- تاريخ التعيين في مجلس الإدارة أول مرة : ٣ / ٤ / ٢٠١٧ م .
- تاريخ بدء العضوية الحالية : ٣ / ٤ / ٢٠١٧ م
المؤهلات العلمية :
بكالوريوس محاسبة ومالية
العضوية الحالية في مجالس الإدارات:
- شركة مجموعة الرعاية الطبية .
- شركة مجموعة إزدان القابضة .
الوظيفة الحالية :
- شريك في شركة كي بي أف للاستشارات المالية .
بعض الخبرات السابقة :
- الرئيس التنفيذي لشركة المتحدة للتنمية ٢٠٠٥- ٢٠٠٧ م .
- الرئيس التنفيذي لشركة فيصل القابضة ٢٠٠٣-٢٠٠٥ م .
- مدير وشريك شركة أرنست أند يونغ ١٩٨٤- ٢٠٠٣ م .

الهيكل التنظيمي و الإدارة التنفيذية العليا في البنك :

اعتمد الدولي الإسلامي هيكل تنظيمي وفق أحدث المعايير المصرفية والمالية العالمية بحيث وزع المسؤوليات بين الإدارة العليا وعلى رأسها الرئيس التنفيذي حيث يتفرع عن الرئيس التنفيذي قطاعين رئيسين هما الدخل والتشغيل إضافة الى قطاع المساندة والذي يضم الموارد البشرية والخدمات العامة و القطاع المالي وإدارة الالتزام ومكافحة غسل الأموال وتمويل الارهاب وهم بدورهم يتبعون الى الرئيس التنفيذي مع تبعية فرعية للجان مجلس الإدارة بشكل إشرافي .

أما بخصوص قطاعي المخاطر والتدقيق الداخلي فتتبع للجان مجلس الإدارة مباشرة.

الإدارة التنفيذية العليا في البنك

السيد / د . عبد الباسط أحمد الشيبي - الرئيس التنفيذي

- تاريخ بدء العمل بالبنك : ١٩٩٤ .

المؤهلات العلمية:

- دكتوراه في إدارة الأعمال من جامعة هورايزون - فرنسا
- بكالوريوس إدارة أعمال من جامعة نورث كارولينا - الولايات المتحدة.
- بكالوريوس في الإدارة التنفيذية من - وارتون للأعمال - جامعة بنسلفانيا - الولايات المتحدة.

السيد / جمال عبد الله أحمد الجمال

نائب الرئيس التنفيذي - رئيس القطاع المصرفي

تاريخ بدء العمل بالبنك : ١٩٩٧

المؤهل العلمي : بكالوريوس في المحاسبة - جامعة قطر

السيد / علي حمد المسيفري

مدير عام - رئيس قطاع الموارد البشرية والخدمات العامة .

تاريخ بدء العمل بالبنك : ١٩٩٢

السيد / مصون محمد الأصفر

مدير عام - الخدمات المصرفية للشركات

تاريخ بدء العمل بالبنك : ٢٠٠٠

السيد / محمد عبد الرحمن المولوي

مدير عام - تطوير المنتجات المصرفية والتسويق

تاريخ بدء العمل بالبنك : ٢٠١١

السيد / د . جمال أحمد الأسمر

مدير عام - رئيس قطاع المخاطر

تاريخ بدء العمل بالبنك : ١٩٩٥

السيد / محمد خير برهومة

مدير عام - رئيس قطاع التدقيق

تاريخ بدء العمل بالبنك : ٢٠١٥

السيد / سيد عاصم محمود

رئيس قطاع العمليات

تاريخ بدء العمل بالبنك : ١٩٩٥

السيد / د. محمد غياث شيخة

رئيس الخزينة والاستثمارات

تاريخ بدء العمل بالبنك : ٢٠٠٧

السيد / حسام خطاب

رئيس القطاع المالي

تاريخ بدء العمل بالبنك : ٢٠٠٨

المساهمون الرئيسيون

م	إسم الشركة	عدد الأسهم	نسبة التملك
١	شركة قطر القابضة	٢٥،٦٦٨،٥٦٣,٠٠	٪١٦,٩٦
٢	عبدالله محمد شمسان الساده	٣،٠٢٧،٣٧٤,٠٠	٪ ٢,٠٠
٣	مؤسسة بن شمسان للخدمات	٣،٠٢٧،٣٧٤,٠٠	٪ ٢,٠٠
٤	عبدالرحمن مفتاح عبدالرحمن المفتاح	٢،٢٢٩،٣٥٤,٠٠	٪ ١,٤٧
٥	قطر للوقود	٢،١٥٢،٥٢٨,٠٠	٪ ١,٤٢
٦	شركة القارة للتجارة ش .ش .و	٢،٠٠٠،٠٠٠,٠٠	٪ ١,٣٢
٧	الاتقان للتجارة	٢،٠٠٠،٠٠٠,٠٠	٪ ١,٣٢
٨	شركة النماء لا عمال الصيانة .ش .و	٢،٠٠٠،٠٠٠,٠٠	٪ ١,٣٢
٩	شركة منازل للتجارة	٢،٠٠٠،٠٠٠,٠٠	٪ ١,٣٢
١٠	الكرة الذهبية ش .ش .و	٢،٠٠٠،٠٠٠,٠٠	٪ ١,٣٢
١١	شركة اثمار للا نشاء والتجارة ش .ش .و	٢،٠٠٠،٠٠٠,٠٠	٪ ١,٣٢
١٢	شركة الطيبين للتجارة .ش .و	٢،٠٠٠،٠٠٠,٠٠	٪ ١,٣٢
١٣	شركة بن شمسان للتجارة والمقاولات	١،٩٤٥،٢٥٢,٠٠	٪ ١,٢٩
١٤	صندوق المعاشات العسكري الهيئة العامة للتقاعد	١،٧٩٦،٤٨١,٠٠	٪ ١,١٩
١٥	BROOKDALE CAPITAL HOLDINGS LP	١،٧٦٨،٠٥٣,٠٠	٪ ١,١٧
١٦	JURADALE CAPITAL HOLDINGS LP	١،٦٥٨،٧٨٥,٠٠	٪ ١,١٠

الشركات الزميلة

الشركة	بلد التأسيس	أنشطة الشركة	قيمة المساهمة بالألف	نسبة الملكية ٪
شركة مكين القابضة (ش.م.خ)	قطر	استثمار عقاري	٢٩٢,٠٩٧	٪ ٤٩
التسهيلات (ذ.م.م)	قطر	تمويل	٤٩,٢٢٩	٪ ٤٩
شركة المقاول (ذ.م.م)	قطر	مقاولات	٥,٢١٢	٪ ٤٩
أمنية بنك	المغرب	بنك إسلامي	٤٢,٦٥١	٪ ٤٠

ملكية أسهم البنك من أعضاء مجلس الإدارة

اسم المساهم	عدد الأسهم	ممثل الشركة
شركة/ دانة الصفاة للاستثمار	٢٠٠،٠٠٠,٠٠	سعادة الشيخ/ خالد بن ثاني عبد الله آل ثاني
شركه/ التقى للعقارات والمقاولات ت	٢٠٠،٠٠٠,٠٠	سعادة الشيخ/ عبد الله بن ثاني عبد الله آل ثاني
شركة/ اسيار للاستثمار	٢٠٠،٠٠٠,٠٠	سعادة الشيخ/ تركي بن خالد بن ثاني آل ثاني
شركة/ فسيل للأعمال والعقارات	٢٠٠،٠٠٠,٠٠	السيد/ علي عبد الرحمن الهاشمي
الشركة الإسلامية القطرية للتأمين	٥٠٠،٠٠٠,٠٠	السيد/ هشام مصطفى السحتري
شركة/ المجموعة للرعاية الطبية ش .م .ق	٣٧٨،٥٠٠,٠٠	السيد/ وليد السعدي
السيد/ راشد ناصر راشد سريع الكعبي	لا يوجد	----------
السيد/ حسن عبد الله حسن الذوادي	لا يوجد	----------
السيد / د . يحيى حمد بطي الجفالي النعيمي	لا يوجد	----------

تقريـر الحوكمـة السنـوي ٢٠١٧